الأهمية المالية والاقتصادية والخدمية للثروة الحيوانية في ولاية بغداد

١٨٦٩ – ١٩١٤م

أ.م.د. سامي ناظم حسين المنصوري
جامعة القادسية

تقديم :

شكلت الثروة الحيوانية في الدولة العثمانية وولاياتها المتعددة احد الركائز الرئيسة للاقتصاد العثماني ، فامتلكت ولاية بغداد خلال العهد العثماني أنواع عديدة من الحيوانات الأليفة التي كانت تسمى في ذلك العهد (الحيوانات الأهلية) ، وتشمل الأغنام والماعز والأبقار والجاموس والجمال ، فضلا عن الحيوانات التي كانت تستخدم في أعمال الزراعة والنقل كالخيول والبغال والحمير . وكانت ولاية بغداد زراعية بالدرجة الأولى مما دفع أهاليها إلى تربية المواشي والحيوانات الداجنة لا سيما مع توفر الظروف الملائمة لتربيتها . وقد شكلت المنتجات الحيوانية النصف الثاني من الإنتاج الزراعي في الولاية ، ولم تقتصر أهمية المنتجات الحيوانية على قيمتها الغذائية فقط ، بل تعدتها إلى اعتماد أهالي الولاية عليها في مجالات أخرى .

لذا جاء اختيار البحث لبيان الأهمية المالية والاقتصادية والخدمية للثروة الحيوانية في ولاية بغداد خلال العهد العثماني الأخير ١٨٦٩ – ١٩١٤م في المجالات المالية من خلال رصد اثر الثروة الحيوانية في ميزانية ولاية بغداد ، وتوضيح أهميتها المالية خارج الموازنة من خلال الإيرادات المالية الأخرى كالرسوم والضرائب التي تجبى لصالح خزينة الولاية . وبيان أهميتها في مجالات الصناعة سيما وأن بعض الصناعات اعتمدت بالدرجة الأساس على المنتجات الحيوانية كالجلود والأصواف ، كما كان للمنتجات الحيوانية مساهمة واسعة في تجارة ولاية بغداد الخارجية ، واستخدمت الحيوانات كوسائل نقل للمسافرين والبضائع التجارية ، وسلط البحث الضوء أهميتها في الاستخدام العسكري والخدمات البريدية في ولاية بغداد .

أولاً : التوزيع الجغرافي للثروة الحيوانية في ولاية بغداد .

تنوعت الثروة الحيوانية في ولاية بغداد أواخر العهد العثماني ، سواء ما يربى منها للاستفادة من منتجاته المختلفة ، أو لمساعدة الفلاحين في أعمال الزراعة والنقل ، وقد قدرت الثروة الحيوانية في ولاية بغداد في عام ١٨٩٠م على النحو الآتي [١] :

جدول [٢] رقم (١)

تقدير لأعداد الثروة الحيوانية في ولاية بغداد عام ١٨٩٠م

النوع	لواء بغداد	لواء الحلة	لواء كربلاء	المجموع / رأس
الأغنام	٦٦٠٠٠٠	٧٤٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠
الماعز	١٠٠٠	١٥٦٠	١٤٤٠	٤٠٠٠
الأبقار	٤٣٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٢٠٠٠	١٥٥٠٠٠
الجاموس	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
الجمال	٤٦٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٤٠٠٠	٩٥٠٠٠
الخيول	٣٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٥٠٠٠	٨٥٠٠٠
الحمير	٣٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
البغال	١٠٠٠	١٣٤٠	١٦٦٠	٤٠٠٠
المجموع	٨٤٤٠٠٠	٩١٩٩٠٠	٨٥٩١٠٠	٢٦٢٣٠٠٠

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الأغنام كانت الحيوانات الأكثر عدداً مقارنة مع الحيوانات الأخرى في الولاية ، لذلك ستوزع حسب التقسيمات الإدارية لولاية بغداد وعلى النحو الآتي [٣] :

جدول رقم (٢)

أعداد الأغنام في أقضية ولاية بغداد عام ١٨٩٠م

اللواء	القضاء	العدد
بغداد	بغداد	١٥٠٠٠
	خراسان (ديالى)	٨٥٠٠٠
	العزيزية	٧٠٠٠٠
	خانقين	٦٠٠٠٠
	مندلي	٥٠٠٠٠
	سامراء	٤٠٠٠٠
	الجزيرة (الصويرة)	٤٠٠٠٠
	الدليم	٩٥٠٠٠
	كوت الإمارة	٩٠٠٠٠
	الكاظمية	٢٥٠٠٠
	عانة	٩٠٠٠٠
الحلة	الحلة	٢٠٠٠٠٠
	الديوانية	٢٦٠٠٠٠
	الشامية	١٤٠٠٠٠
	السماوة	١٤٠٠٠٠
كربلاء	كربلاء	٢٥٠٠٠٠
	الهندية	٢٥٠٠٠٠
	النجف	١٠٠٠٠٠
	الرزازة	١٠٠٠٠٠
المجموع الكلي		٢١٠٠٠٠٠

ومن الجدير بالذكر أن الولايات العثمانية في العراق كانت من أهم الولايات الغنية بالثروة الحيوانية فقد ورد في الإحصاء الذي أعدته وزارة التجارة والزراعة العثمانية في عام ١٩١١م تعداداً للحيوانات في ولايات العراق وعلى النحو الآتي [٤] :

جدول رقم (٣)

أعداد الحيوانات في ولايات العراق عام ١٩١١م

النوع	بغداد	البصرة	الموصل
الأغنام	٤٨٤٣٣٥	٧٨٩٠٩٢	١٨١٨٢٣١
الماعز	٨٧٢١٥	٢٥٠٠٥	٦٦٦٩٢٦
الأبقار	٢٢٨٤٣	١٤٩٢٥٩	٩٢٣٨٠
الجاموس	٣٦٥٣	٤٣٣٨٦	١٤٠٠٨
الجمال	٢٨٢١٢	٢٢٩٨٠	٩٤٠٠
الخيول	١٧٠٨٣	٢١٧٧١	٣٩٦١٥
البغال	١٩٨٧	٨٥	٢٣٧٠٠
الحمير	٢٠٣١٣	٦٩٧١٧	٥٠٩٠٠
الدواجن	٢٨٠٥٠٠	١٠١٦١٠٠	–
المجموع	٩٤٦١٤١	٢١٣٧٣٩٥	٢٧١٥١٦٠

وفي مقارنة بين الجدولين السابقين رقم (١) و(٣) يلاحظ انخفاضٌ كبيرٌ في أعداد الحيوانات في ولاية بغداد وذلك وهذا لانتشار الأمراض والأوبئة التي أصابت الحيوانات في المناطق المختلفة من الولاية ، والتي سببت وفيات كبيرة في أعداد الحيوانات ، فعلى سبيل المثال في عام ١٩١١م أصيب (١٦٢) رأس من الأغنام والجاموس بالمرض في إحدى مناطق الولاية ، ولم يشفى منها سوى (٦٩) رأس ، وبذلك فأن أكثر الحيوانات المصابة يكون مصيرها النفوق . ومن الأسباب الأخرى لقلة أعداد الحيوانات ازدهار تجارتها وخاصة الأغنام التي تم تصدير أعداد كبيرة منها ، وتهريب أنواع أخرى كالخيول إلى الخارج . فضلاً عن زيادة عدد سكان الولاية الذي أدى إلى تناقص أعداد الحيوانات نتيجة لزيادة حجم الاستهلاك للحومها وجلودها .

ويمكن إضافة سبب آخر لتناقص أعداد الثروة الحيوانية في ولاية بغداد إلا وهو امتناع بعض الأهالي عن تسجيل حيواناتهم تهرباً من دفع الضرائب والرسوم المفروضة عليها ، وهذا ما يمكن تسجيله عند العشائر البدوية المتنقلة التي كانت تمتلك أعداد كبيرة من الحيوانات .

ثانياً : الإجراءات الحكومية العثمانية في فرض الرسوم على الحيوانات وجبايتها .

١- **تشكيل دائرة (نظارة) الأعشار والأغنام** : أصدرت الدولة العثمانية في ١٦ كانون الثاني ١٨٨٠م إرادة سنية بتشكيل دائرة مالية يطلق عليها (نظارة الأعشار والأغنام) ، مهمتها جباية إنتاج الأراضي الزراعية وضريبة الحيوانات التي كانت تعرف بالكودة [٥] . وقد قسمت تلك الدائرة إلى ثلاث أقسام وفقاً للوحدات الإدارية العثمانية وهي (الولاية – اللواء – القضاء) ، وعلى النحو الآتي [٦] :

أ- في مركز الولاية : برئاسة الناظر ، وعضوية رئيس الكتّاب وثلاث معاونين ، وكاتب تحريرات ، ومبيض ، ومقيد .

ب- في اللواء : برئاسة مدير ، وعضوية كاتب أول وثاني وثالث ، ومحصل .

ت- في القضاء : برئاسة مأمور (موظف) ، وعضوية كاتب أول وثاني ، ومحصل .

وكان الهيكل الإداري لهذه الدائرة في مركز ولاية بغداد يضم الناظر محمد أفندي ، ورئيس الكتّاب بكر أفندي ، وثلاث معاونين هم إبراهيم أفندي ، واحمد بك ، وعبد الفتاح أفندي ، وكاتب التحريرات مظفر بك ، ومبيض احمد أفندي ، ومقيد إبراهيم أفندي [٧] .

وقد ألغيت دائرة الإعشار والأغنام عام ١٨٩٠ ، وذلك لقيام دوائر المحاسبة في مركز الولاية والألوية والأقضية بمهمة جمع ضرائب تلك الدائرة [٨] ، في خطوة على ما يبدو لتقليل نفقات الولاية المالية .

٢- **آليـة جبايـة الرسـوم** : من اجل تنظيم فرض الرسوم على الحيوانات قسمت الدولة العثمانية الحيوانات الأهلية (التي تربيها الأهالي) إلى قسمين هما [٩] :

أ- الحيوانات التي يدفع عنها الرسوم وهي الأغنام ، والماعز ، والجاموس ، والجمال ، كونها تستفيد من منافع الأرض أكثر من استفادة الأرض منها .

ب- الحيوانات التي لا يدفع عنها الرسوم وهي الأبقار ، والخيول ، والحمير ، والبغال ، كون هذه الحيوانات يتم استخدامها في النشاطات الزراعية وفي زيادة الإنتاج الزراعي من خلال الأعمال التي يمكن للفلاح أن يقوم بها بمساعدة تلك الحيوانات .

اهتمت الدولة العثمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر للميلاد بجباية رسوم الحيوانات لما توفره لها سنوياً من مبالغ مالية تسدد إلى خزانة الدولة سواء في العاصمة أم الولايات العثمانية الأخرى ، وفي وقت قصير قياساً بغيرها ، ومن هنا فأن الدولة العثمانية أعطت مسألة تعداد الحيوانات الأهلية (الأليفة) وجباية رسومها أهمية خاصة .

ففي ما يتعلق بتعداد الحيوانات أصدرت الدولة العثمانية في ١٤ كانون الثاني ١٩٠٥م " **تعليمات تعداد الأغنام** " وطبقتها على جميع أنواع الحيوانات الأهلية ، وبموجب تلك التعليمات قسمت الوحدة الإدارية بدرجة قضاء إلى أقسام عدة وفقاً لعدد القرى التي ترتبط بها ، ومقادير الحيوانات التي تحتويها [١٠] .

وقد حدد اليوم الأول من شهر شباط من كل سنة مالية [١١] موعداً للبدء في عملية التعداد في ولايات بغداد ، والبصرة ، والموصل ، وسوريا ، وحلب ، وبيروت ، وادنة ، وديار بكر ، ومتصرفيتي القدس ودير الزور . كما حدد اليوم الأول من شهر نيسان من كل عام لولايات ارضروم ، وسيواس ، ووان ، ومعمورة العزيز . أما الولايات الأخرى في الدولة العثمانية [١٢] فحدد لها اليوم الأول من شهر آذار ، وكانت المدة المحددة للتعداد هي عشرين يوماً [١٣] .

ووفقاً لتلك التعليمات كان على مختاري القرى وأعضاء الهيئة الاختيارية أن ينظموا نسختان من دفتر يحتوي على أعداد الحيوانات في قراهم وأسماء أصحابها ، وترسل إحدى هذه النسخ إلى قائممقامية القضاء ، ويتم تعليق النسخة الثانية في مكان بارز ومعلوم في القضاء ليطلع عليها

الأهـالي ، وقـد هـددت السـلطات العثمانيـة بعـزل مختـاري القـرى الـذين لا يهيئـون هـذه الـدفاتر أو المستندات قبل موعد إجراء التعداد بثمانية أيام [١٤] .

وقبل ثلاثة أيام من موعد التعداد يتم تحديد مكان ويوم وساعة المباشرة بـه فـي كل قرية عن طريق مختاري القرى ، وكان لزاماً على أهالي القرى جلب حيواناتهم إلى المكان المحدد لقيام الجباة والمكلفين بعملية التعداد بتنفيذه بحضور مختاري القرى وأعضاء الهيئة الاختيارية والأهالي . وبعد إجراء التعداد يقوم الجباة بمقارنة بيانات التعداد مع البيانات التي أعدها مختاري القرى لغرض التدقيق والمطابقة . وفي حالة وجود أعداد من الحيوانات تم إخفاءها من قبل الأهالي ، فأنه سوف يفرض على أصحابها رسم مضاعف ، كما يجب على الأهالي الإبلاغ عن أعداد الحيوانات الموجودة في الحظائر أو أماكن أخرى ولا يمكن إحضارها إلى مكان التعداد لأسباب مختلفة ، من اجل فرض الرسوم عليها [١٥] .

وبعد الانتهاء من تنظيم دفاتر تعداد اللواء والاقضية المرتبطة بـه ، ينظم جدول وفقاً للأنموذج المخصص للواء والقضاء ، يحتوي على مقدار الحيوانات ورسومها ، ليتم إرسالها إلى الخزينة في مدة أقصاها أربع شهور من تاريخ بدء التعداد [١٦] . فعلى سبيل المثال في عام ١٩٠٥م أجرت السلطات العثمانية في ولاية بغداد تعداداً للأغنام مع الماعز للسنة المالية (١٣٢١) في لواء بغداد ، وقد احتوى دفتر التعداد على ما يأتي [١٧] :

جدول رقم (٤)

أعداد الأغنام في لواء بغداد عام ١٩٠٥م

السنة المالية	اللواء	القضاء	عدد / رأس
١٣٢١ / ١٩٠٥م	بغداد	بغداد	٢٦٣٢١
		خراسان	١٤٥٠٥٦
		خانقين	٦٤٥٦٨
		مندلي	٦٧٨٦٣
		كوت الإمارة	٤٤٤٨٤
		بدرة	٣٦٢٤٨
		سامراء	٢٣٠٥١
		الكاظمية	٢٨٣١٧
		الدليم	٨٢١٢٢
		العزيزية	٢٧٠٧٠
		الجزيرة	٢٠١٠٢
المجموع			٥٦٥٢٠٢

أما بشأن جباية الرسوم وتحصليها فكان على كل مجالس الإدارة في الاقضية تعيين عدد مناسب من الجباة المشاة والخيالة قبل وصول موعد إجراء التعداد ، وتعيين مفتشين لمراقبة عملية تعداد الحيوانات في أوقات غير محددة ، كما يتم تكليف قائممقام القضاء بمهمة مراقبة عمل الجباة والمفتشين ، أما مدير المال في القضاء فنيطت به مهمة مراقبة سير أعمال التعداد وضبط حالات المخالفات أو التأخر التي قد تحدث [١٨] . وكان موظفو تعداد الأغنام في أقضية لواء بغداد في عام ١٩٠١م على النحو الآتي [١٩] :

جدول رقم (٥)

موظفو تعداد الأغنام في لواء بغداد عام ١٩٠١م

القضاء	الموظف
بغداد	احمد أفندي – مصطفى البكري
خراسان	شوقي أفندي – عبد المجيد أغا – رشيد القايماقجي
خانقين	عبد الرحمن آل مرجان
الدليم	سيد شهاب أفندي – حسن الخضري
كوت الإمارة	عبد الكريم أفندي – احمد الطاهر – محمد أمين جلبي الشيخلي
مندلي	صالح آل مهدي – حميد آل احمد
الكاظمية	صالح أفندي – ميرزا أغا
العزيزية	مرهج أغا
سامراء	صالح آل عبد السلام
بدرة	عبد العزيز أغا – عبد الغني الكروي
عنه	ملا صالح أفندي

كما أوعزت السلطات العثمانية في ولاية بغداد إلى متصرفي لوائي الديوانية وكربلاء بتعيين موظفي لتعداد الأغنام من جباة وكتّاب ، وتحديد المواقع أو الأماكن التي سوف يتم فيها إجراء التعداد [٢٠] . أما الرسوم المفروضة على الحيوانات فتم تقسيطها على ثلاثة أقساط موعدها في نهاية كل شهر من الشهور الثلاثة ابتداءاً من بدء التعداد ، وفي حالة عدم تسديد أصحاب الحيوانات القسط المحدد عليهم ، فيتم إنذارهم بوجوب التسديد بعدها يتم استيفاء الرسوم من أثمان الحيوانات التي يتم بيعها في المزايدة العلنية . ومن الجدير بالذكر أن مبالغ الرسوم التي تستوفى بواسطة الجباة يتم تسليمها إلى صناديق المال مباشرة وليس للقائممقامين أو مدراء النواحي أو مدراء المال ، لضمان عدم المساس بتلك الرسوم ، وبعكسه يتم معاقبة الجباة بعزلهم عن الوظيفة [٢١] . ومن جانب آخر

خصصت السلطات العثمانية مكافأة سنوية قدرها (٦٠) بارة عن كل (١٠٠) قرش [٢٢] ، ومنحتها للقائممقام ومدير الناحية ومدير مال القضاء ، والمختار ومجلس اختيارية القرية ، من اجل تحفيزهم للقيام بعملية التعداد على أكمل وجه [٢٣] .

ثالثاً : الأهمية المالية للثروة الحيوانية .

١- **رسوم الحيوانات :** فرضت الدولة العثمانية رسوماً وضرائب على الحيوانات (الأغنام والماعز) ، وكانت هذه الرسوم تعرف في ولايات العراق الثلاث باسم الكودة ، وقد اختلف مقدار تلك الرسوم من وقت إلى آخر ، ففي عام ١٨٥٦م فرضت الدولة العثمانية رسماً على الربح السنوي بدلاً من رأس المال وتم تكليف المجالس الإدارية في الوحدات الإدارية المختلفة بتحديد التقديرات ، فتقرر فرض رسم مقداره (١،٥) قرش عن ثمن الإنتاج السنوي المقدر بـ (١٥) قرشاً [٢٤] . وقد أضيف إلى هذا الرسم في عام ١٨٧١م مبلغاً قدره مابين (٢٠ – ٤٠) بارة حسب وضع كل ولاية عثمانية ، كما أضيفت زيادات أخرى قدرها (٢٠) بارة في عام ١٨٨٠م [٢٥] .

وفي عام ١٨٨٩م فرضت السلطات العثمانية رسوماً جديدة على الأغنام والماعز اختلفت مقاديرها باختلاف الولايات التابعة للدولة وعلى النحو الآتي [٢٦] :

جدول رقم (٦)

الرسوم المفروضة على الأغنام والماعز في الولايات العثمانية عام ١٨٨٩م

الولاية	رأس الغنم / قرش	رأس الماعز / قرش
أنقرة ، ارضروم ، قسطموني ، وان ، بتليس ، ديار بكر	٣،٥	٤،٥
أيدين ، خداوندكار	٤،٥	٤،٥
الموصل	٣	٤،٥
سورية ، حلب ، معمورة العزيز	٣،٥	٤,٥
بغداد ، اشقودره	٣	٤,٥
أدرنة ، سلانيك	٥	٤,٥
اليمن	١	٤,٥
طرابزون	٣،٥	٧
قونية	٣،٥	٤،٥
ادنة	٥،٣	٤،٥
أمانة العاصمة (إسطنبول)	٤،٥	٤،٥
متصرفية دير الزور ، متصرفية القدس	٣،٥	٤,٥

وفي عام ١٨٩٧م طرأت زيادة بسيطة على رسوم الحيوانات مقدارها (٢٠) بارة [٢٧] . كما فرضت الدولة العثمانية في عام ١٩٠٨م على هذه الرسوم زيادة قدرها (٢٥) بارة باسم التجهيزات العسكرية للقوات العسكرية العثمانية ، ثم أضافت عليها في عام ١٩١٢م (١٠) بارة باسم الأسطول (البحري العثماني) ليصل مقدار رسم الأغنام في الولايات العربية ومنها ولاية بغداد ، أواخر العهد العثماني إلى (٥) قرش و(٢٥) بارة [٢٨] .

أما الرسوم المفروضة على الجمال والجاموس فقد حددت نسبتها بـ (١٠) قرش [٢٩] على الرأس سنوياً في عام ١٨٨١م [٣٠] ، وفي عام ١٩٠٨م ارتفع الرسم المفروض على الجمال إلى (١٢) قرش بعد إضافة (٢) قرش باسم التجهيزات العسكرية ، ثم أضيف إليه (٢،٥) قرش في عام ١٩١٢م باسم الأسطول ليصل مقدار ضريبة الجمال إلى (١٤،٥) قرش [٣١] .

٢- مساهمة الثروة الحيوانية في الموازنة المالية لولاية بغداد :

أ- أصول تنظيم الموازنة في الدولة العثمانية .

أصدرت الدولة العثمانية في ٢ تشرين الأول ١٨٦١م نظاماً خاصاً أطلقت عليه اسم (البودجة) [٣٢] أي الموازنة ، تم بموجبه تنظيم موازنة الدولة ، وقد شمل هذا النظام ثلاث عشرة مادة تناولت إجراءات إعداد دفتر الموازنة السنوية المقترحة للدولة وولاياتها ، وخطوات تنفيذها بعد مصادقة السلطان العثماني عليها [٣٣] . وفي ٢٥ نيسان ١٨٧١م أصدرت الدولة العثمانية تعليمات تتعلق بموازنة الولايات التابعة لها ، وهي على قسمين شمل القسم الأول منها تسعة بنود تتعلق بتحديد مجالات إنفاق أموال الدولة في الولاية ، والتي تم تحديدها بستة أقسام هي الداخلية ، والمالية ، والشرعية ، والمعارف ، والتجارة ، والنافعة [٣٤] ، وهذه النفقات كانت على نوعين رئيسين هما [٣٥] :

١- النفقات المحددة : وتشمل الرواتب والأجور والبدلات المقطوعة للدوائر التي تصرف مخصصاتها في دوائرها .

٢- النفقات غير المحددة : وقد حددت لها مبالغ معينة لا يمكن تجاوزها وهي على ثلاثة أنواع :

أ- أثمان التركات والأموال المعادة إلى أصحابها بعد ثبوت ملكيتهم لها .

ب- النفقات الاعتيادية : وتشمل تعيينات جهاز الشرطة (الضبطية) ، ونفقات الغذاء والعلاج والنقل الخاصة بالسجناء أو الموقفين ، ومخصصات النقل الرسمية لموظفي الدولة ، ونفقات التصدق على الفقراء وتكاليف دفنهم . وهذه النفقات لا يجوز وقف صرفها حتى لو تجاوزت المبالغ المخصصة لها

إذ يتم تحويل مبالغ إضافية لها من واردات أعشار الخزينة بعد إبلاغ خزينة الدولة المركزية في اسطنبول بذلك .

ت- النفقات المخصصة لبناء مراكز الشرطة والتأثيث والملابس والمحروقات والإيجارات المتعلقة بها ونفقات المطبوعات والمكافآت (الخلع) والقرطاسية ، ومخصصات السفر الرسمية والمخصصات المقطوعة للمدارس الرشدية ومصروفات الحجر الصحي وغير ذلك .

في حين تناول القسم الثاني تنظيم دفتر موازنة الولاية ، وضم عشرة بنود أوضحت أسلوب ترتيب الموارد والنفقات العامة في ذلك الدفتر [٣٦] .

كانت الدولة العثمانية قبل صدور نظام البودجة عام ١٨٦١م وتعليمات موازنة الولايات لعام ١٨٧١م ، تكتفي بالأموال المرسلة إليها من قبل الولاة في ولاية بغداد وكان أفضلهم من يبعث بأكبر مبلغ من المال إلى الخزينة العامة سنوياً [٣٧] ، بل أحياناً يتم الاتفاق مع الوالي على إرسال مبلغ معين سنوياً ، وكان والي بغداد مدحت باشا [٣٨] يرسل إلى اسطنبول مبلغ قدره (٢٥٠،٠٠٠) ليرة ذهبية [٣٩] سنوياً وفقاً للتعهد الذي قطعه على نفسه للحكومة العثمانية [٤٠] .

ومن اجل تفادي الضغوط التي تفرضها الحكومة العثمانية على والي بغداد مدحت باشا لإرسال مزيد من الأموال ، عمل مدحت باشا على إرسال كشوفات إلى اسطنبول وضح فيها واردات ونفقات ولايته [٤١] .

٣- رسوم الحيوانات احد أبواب إيرادات موازنة الولاية المالية :

أ- إيرادات الموازنة المالية من رسوم الحيوانات .

شكلت رسوم الحيوانات وخاصة الأغنام مورداً أساسياً لمالية الولايات العثمانية ، وهذا يمكن ملاحظته من خلال العائدات المالية التي وردت في ميزانيات الولايات ومنها ولاية بغداد فقد شكلت رسوم الحيوانات باباً مهماً من أبواب الموازنة المالية للولاية وكما مبيناً على النحو الأتي :

جدول رقم (٧)

رسوم الحيوانات ونسبها في الموازنة المالية لولاية بغداد ١٨٧٥ – ١٩٠٨م

السنة المالية	والميلادية	رسوم الحيوانات	إيرادات الموازنة	النسبة
١٢٩١ [٤٢]	٧٥ – ١٨٧٦	٦٦٩٧٩٠٤ [٤٣]	٦٤٨٤٥٧٣٣	%١٠،٣٢
١٣٠٠ [٤٤]	٨٤ – ١٨٨٥	٤٩١٢٥٧٠	٢٤٦٣٠٢٥٩	%١٩،٩٤
١٣٠١ [٤٥]	٨٥ – ١٨٨٦	٤٦١٧٨٧٨	٢٣٩٤٠٧١٩	%١٩،٢٨
١٣١١ [٤٦]	٩٥ – ١٨٩٦	٦٢٨٠٢٠٥	٢٣٣٤٢٢١٦	%٢٦،٩٠
١٣١٤ [٤٧]	٩٨ – ١٨٩٩	٤٧٥٤٤٢٥	٢٨٤٥٧١٥٠	%١٦،٧٠
١٣١٥ [٤٨]	٩٩ – ١٩٠٠	٥٠٥٧٨٤٦	٢٦٤٠٧٣٠٤	%١٩،١٥
١٣١٦ [٤٩]	٠٠ – ١٩٠١	٤٨٤١٦٧٧	٢٦٥٣١٢٨٤	%١٨،٢٤
١٣١٧ [٥٠]	٠١ – ١٩٠٢	٣٨٧٢٦٢٢	٢٢٩٠٣١٣٢	%١٦،٩٠
١٣١٩ [٥١]	٠٣ – ١٩٠٤	٣٨٧٧٧٩٩	٢٣٣٠٩٩٢٠	%١٦،٦٣
١٣٢١ [٥٢]	٠٥ – ١٩٠٦	٣٥٨٧٢٣١	٢٣٧٤٤٩٥٤	%١٥،١٠
١٣٢٢ [٥٣]	٠٦ – ١٩٠٧	٣٢٦٥٥٠٠	٢٣٢٥٠٠٠٠	%١٤،٠٤
١٣٢٣ [٥٤]	٠٧ – ١٩٠٨	٣٧٨٠٥٠٠	٢٤٠٨٣٠٠٠	%١٥،٦٩

ب – إيرادات الحيوانات ونسبها مقارنة بموازنة الدولة العثمانية المركزية :

لقد شكلت رسوم الحيوانات في ولاية بغداد مورداً مالياً مهماً في الموازنة المالية للولاية وكانت تشكل نسبة وصلت في بعض السنوات إلى حوالي (٢٧%) من الإيرادات المالية كما في عام ١٨٩٥ – ١٨٩٦م ، وكانت الإيرادات المالية المتحققة من رسوم الحيوانات في موازنة ولاية بغداد تشكل نسبة حوالي (٢،٤ %) من مجموع الإيرادات المالية المتحققة من رسوم الأغنام في الموازنة المالية المركزية في الدولة العثمانية ، وكما مبين على النحو الآتي :

جدول رقم (٨)

إيرادات الحيوانات في ولاية بغداد ونسبها مقارنة بموازنة الدولة المركزية في اسطنبول ١٨٧٠ – ١٩٠٨م

السنة المالية والميلادية		رسوم الحيوانات في ولاية بغداد	رسوم الحيوانات في الدولة العثمانية [٥٥]	النسبة
١٢٨٦ [٥٦]	٧٠ – ١٨٧١	٣٥٩٥٩٠٠ [٥٧]	١٦٢٩٣١٠٠٠ [٥٨]	%٢،٢٠
١٢٨٧ [٥٩]	٧١ – ١٨٧٢	٣٩٥٠٣٢٠ [٦٠]	٢٠٣١٩٤٥٠٠	%١،٩٤
١٢٩١	٧٥ – ١٨٧٦	٦٦٩٧٩٠٤	٢٠٥١٩٥٠٠٠	%٣،٢٦
١٣٠٠	٨٤ – ١٨٨٥	٤٩١٢٥٧٠	١٧٨٥٥٣٠٠٠	%٢،٧٥
١٣١٤	٩٨ – ١٨٩٩	٤٧٥٤٤٢٥	٢١٠٢٨٥٣٣٨	%٢،٢٦
١٣١٥	٩٩ – ١٩٠٠	٥٠٥٧٨٤٦	٢٠٨٧٩٥٧٢٠	%٢،٤٢
١٣١٦	٠٠ – ١٩٠١	٤٨٤١٦٧٧	٢٠٢٨٦٦٣٥٩	%٢،٣٨
١٣١٧	٠١ – ١٩٠٢	٣٨٧٢٦٢٢	١٩٨٣١٠٦٨٢	%١،٩٥
١٣١٩ [٦١]	٠٣ – ١٩٠٤	٣٨٧٧٧٩٩	١٩٧١٣٠٨٤٢	%١،٩٦
١٣٢١	٠٥ – ١٩٠٦	٣٥٨٧٢٣١	١٩٢٥٩٣٥١٤	%١،٨٦
١٣٢٢	٠٦ – ١٩٠٧	٣٢٦٥٥٠٠	١٧٤٦١٧٦٦٥	%١،٨٧
١٣٢٣ [٦٢]	٠٧ – ١٩٠٨	٣٧٨٠٥٠٠	١٨٦٠٤٩٠٤١	%٢،٠٢

ت– رسوم الأغنام المصدر الأساسي من بين رسوم الحيوانات في الموازنة المالية للولاية :

شكلت الأغنام العنصر الأساسي والأكثر أهمية في الثروة الحيوانية في ولاية بغداد ، بسبب كثرة أعدادها مقارنة بالحيوانات الأخرى ، وقد وصفت جريدة الزوراء الرسوم المفروضة على الأغنام بأنها أهم قسم من واردات الدولة [٦٣] ، والجدول الآتي يبين لنا مقدار إيرادات الأغنام ، ونسبتها مقارنة مع إيرادات الثروة الحيوانية من جهة ، ومع الإيرادات العامة للولاية من جهة أخرى .

جدول رقم (٩)

واردات الأغنام ونسب مقارنتها بواردات الثروة والواردات العامة للولاية ١٨٧٥ – ١٩٠٨م

السنة المالية	إيرادات الأغنام	إيرادات الثروة الحيوانية	النسبة	إيرادات الولاية العامة	النسبة
١٢٩١	٦٦٩٦٠٠٠	٦٦٩٧٩٠٤	%٩٩،٩٨	٦٤٨٤٥٧٣٣	%١٠،٣٢
١٣٠٠	٤٣٨٥٨٣٣	٤٩١٢٥٧٠	%٨٩،٢٨	٢٤٦٣٠٢٥٩	%١٧،٨٠
١٣٠١	٣٩٩٦٠٦١	٤٦١٧٨٧٨	%٨٦،٥٣	٢٣٩٤٠٧١٩	%١٦،٦٩
١٣١١	٥٧٠٧٩٣٥	٦٢٨٠٢٠٥	%٩٠،٨٨	٢٣٣٤٢٢١٦	%٢٤،٤٣
١٣١٤	٤٣٢٠٤١٤	٤٧٥٤٤٢٥	%٩٠،٨٧	٢٨٤٥٧١٥٠	%١٥،١٨
١٣١٥	٤٥٠٦٣٣٢	٥٠٥٧٨٤٦	%٨٩،٠٩	٢٦٤٠٧٣٠٤	%١٧،٠٦
١٣١٦	٤٢٨٤٧٨٣	٤٨٤١٦٧٧	%٨٨،٤٩	٢٦٥٣١٢٨٤	%١٦،١٤
١٣١٧	٣٣٢٥٣٤٧	٣٨٧٢٦٢٢	%٨٥،٨٦	٢٢٩٠٣١٣٢	%١٤،٥١
١٣١٩	٣٤٠٥٨١١	٣٨٧٧٧٩٩	%٨٧،٨٢	٢٣٣٠٩٩٢٠	%١٤،٦١
١٣٢١	٣٥٨٧٢٣١	٣٥٨٧٢٣١	%١٠٠	٢٣٧٤٤٩٥٤	%١٥،١٠
١٣٢٢	٣٢٦٥٥٠٠	٣٢٦٥٥٠٠	%١٠٠	٢٣٢٥٠٠٠٠	%١٤،٠٤
١٣٢٣	٣٤٧١٠٠٠	٣٧٨٠٥٠٠	%٩١،٨١	٢٤٠٨٣٠٠٠	%١٤،٤١

رابعاً : الأهمية الاقتصادية للثروة الحيوانية .

لم تقتصر الفائدة المالية المتحققة من الثروة الحيوانية على الرسوم المفروضة على تربيتها ، بل تعدتها إلى فوائد أخرى منها ضريبة (الذبحية) التي فرضتها الدولة العثمانية على ذبح الحيوانات في المجازر (القصابخانة) ويتم استيفائها لصالح المجالس البلدية في الوحدات الإدارية المختلفة ، وكان مقدار هذه الضريبة في عام ١٨٨٢م بين (٣٤ بارة – ١ قرش) على الأغنام والماعز ، وعلى الأبقار (٥) قرش و(٢٠) بارة ، و(٧) قروش و(٢٠) بارة على الجاموس والجمال [٦٤] .

وقد ارتفعت هذه الضريبة تدريجياً ، إذ أصدرت الدولة العثمانية في ٢٩ كانون الأول ١٩١٣م قانون تحديد رسوم الذبحية ، وبموجبه تم فرض (٣) قرش على ذبح الأغنام والماعز و(١،٥) قرش على الحمل والجدي و(٦) على العجل و(٩) قرش على الأبقار و(١٥) قرش على الجاموس والجمال [٦٥] .

كما أن السلطات العثمانية كانت تستوفي بدل إيجار المجازر التي كانت تتبع دوائر البلدية ، وعلى سبيل المثال كان بدل إيجار المجازر في لواء الحلة ضمن ولاية بغداد في عام ١٨٨٤م هو (١١٤٦٩٥) قرش ، موزع بين قضاء الحلة (٨٥٣٠٠) قرش ، وقضاء الديوانية (٢١٨٤٥) قرش ، وقضاء السماوة (٧٥٥٠) قرش [٦٦] .

فضلاً عن المنتجات التي توفرها الحيوانات مثل الصوف والجلود والسمن وغيرها ، ففي ولايات العراق العثمانية ، احتل الصوف منذ أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر للميلاد مكانة مهمة في الصادرات حتى بلغت قيمة صادراته بين عامي ١٨٨٨ – ١٨٩٥م (٢٠%) من مجموع قيمة الصادرات [٦٧] . وفي عام ١٩٠٥م كان سعر المن [٦٨] الواحد من الصوف المنتج في ولاية بغداد يتراوح بين (٧٢ – ٧٥) قرش ، وقد تم تصدير حوالي (١٥٠٠) طن إلى الخارج ، ونتيجة لارتفاع أسعار الصوف العالمية ، فقد ارتفع سعر الصوف المنتج في ولاية بغداد حتى بيع المن الواحد بسعر يتراوح بين (٧٧ – ٨٠) قرش . كما تم تصدير (٨٢٥٠٠٠) كغم من الصوف المجزء على شكل قطع إلى فرنسا . كما صدرت ولاية بغداد من المرعز (شعر الماعز) حوالي (٢٧٠) طن إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية [٦٩] . وتمتع الصوف العراقي بشهرة كبيرة في الخارج ولا سيما في البلدان الأوربية ، إذ عدت الصحافة الألمانية الصوف المنتج في ولاية بغداد من أجود أنواع الصوف الذي تستورده ألمانيا من المناطق العربية [٧٠] .

شملت صادرات الولايات العراقية كذلك الجلود بأنواعها المختلفة سواء كانت المدبوغة وغير المدبوغة ، وجلود الأغنام والماعز ، وقد بلغت كمية الجلود المصدرة في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر الميلادي (٢٥٠٠) طن ، لترتفع في أوائل القرن العشرين إلى (٣،٤٠٠) طن [٧١] . وكان سعر بيع جلد الغنم المدبوغ في ولاية بغداد عام ١٩٠٥م بـ (٦) قرش ، ثم انخفض سعره إلى (٤) قرش ، وقد بيع منه كميات كبيرة وصلت إلى (١٢٠٠) طن ، أما سعر جلد الماعز المدبوغ فكان سعر الأقة

الاستانبولية [٧٢] (١٩) قرشاً ، ثم انخفض إلى (١٨) قرش ، وتم تصدير كميات إلى الخارج بلغت (٤٨٠) طن . كما صدرت الولاية (٧٥٠) طن من جلد الماعز غير المدبوغ إلى بريطانيا . كما صدرت ولاية بغداد جلود الجدي والحمل وبلغ سعر الجلد الواحد مابين (٥ – ٧) قرش ، وبلغت الكميات المصدرة إلى بريطانيا وألمانيا (١٢٠٠) طن [٧٣] .

ومن المنتجات الحيوانية الأخرى السمن الحيواني (الدهن) الذي كان ينتج بكميات كبيرة في ولاية بغداد ، وقد تراوح سعر الأقة الواحدة في بعض مناطق الولاية كبغداد والسماوة والهندية مابين (٨،٥ – ١١) قرش أوائل سبعينات القرن التاسع عشر [٧٤] . وقد انخفض سعره مطلع القرن العشرين اذ كان سعر الكيلو غرام الواحد بـ (٥) قرش ، ثم ارتفع سعره قليلاً بسبب انخفاض إنتاجه نتيجة لقلة الأمطار مما اثر على المراعي وبالتالي على الإنتاج الحيواني ، فبلغ سعر الكيلو غرام (٥،٦) قرش ، وقد صدرت إلى الخارج وخاصة إلى الهند ومصر كميات بلغت (٦٠٠) طن [٧٥] . وكان قسم من تلك الجلود يصدر إلى الخارج براً [٧٦] ، والقسم الآخر بحراً [٧٧] .

أما أحشاء الأغنام (المصارين) فكان الطلب عليها كثيراً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والنمسا ، وكان سعر (١٠٠) مصران في عام ١٩٠٥م يتراوح ما بين (١٠٥ – ١١٠) قرش ، وصدرت منه (٥٠٠٠) صندوق [٧٨] .

وكانت تجارة الحيوانات الحية تحقق إرباحاً مالية كبيرة وخاصة تجارة الخيل إذ قام التجار بجمع الأنواع الجيدة من الخيل في مناطق ولاية بغداد وخاصة الحلة والديوانية وإرسالها إلى مدينة البصرة ليتم شحنها من هناك عبر الخليج العربي إلى بومباي في الهند [٧٩] . وقدر مجموع ما صدر إلى الهند من الولاية عام ١٩٠٥م بحوالي (٥٠٠٠) رأس خيل [٨٠] . وفي عام ١٩١٣م وصل عدد الخيول المصدرة إلى الهند (٦٠٠٠) رأس [٨١] . وكانت صادرات ولاية بغداد من المنتجات الحيوانية في عام ١٩٠٧م على النحو الأتي [٨٢] :

جدول رقم (١٠)

المنتجات الحيوانية المصدرة من ولاية بغداد إلى الهند وأوربا عام ١٩٠٧م

البضاعة	الهند		أوربا	
	الكمية	السعر / قرش [٨٣]	الكمية	السعر / قرش
الجلود (صندوق)	–	–	١٣٩٨١	٥٣٨٢٣٠
الجلود (بالة)	١٦	٣٥٢٠	٦٨١٣	١١٢٤١٤٥٠
الصوف (بالة)	٢٨٩	٣١٧٩٠٠	٢١١٦٠	٢٣٧٦٠٠٠
شعر المرعز (بالة)	–	–	١٠٠	١٩٣٦٠٠٠
السمن (صندوق)	–	–	٦٤٠	١٥٨٤٠٠
الأحشاء المملحة (صندوق)	–	–	٣٢٩	٧٢٣٨٠٠
الروث (قطع)	–	–	٤١٨٠	٢٢٩٩٠٠

وفي عام ١٩٠٩م حققت ولاية بغداد إيرادات مالية من المنتجات الحيوانية كانت على النحو الآتي [٨٤] :

جدول رقم (١١)

واردات المنتجات الحيوانية في ولاية بغداد عام ١٩٠٩م

الناتج	مقدار الواردات / بالقرش	ملاحظات
الحليب	٥٤٧٠٤٠٧	من الأغنام والأبقار والجاموس
الجبن	٧٧٧٨٧،٥	من الأغنام والأبقار والجاموس
السمن	٢٦٩٨٣٢٣،٣	من الأغنام والأبقار والجاموس
الصوف	٣١١٤٩٦٩،٦	من الأغنام فقط
الشعر	١٢٨١٧٠	الماعز
المجموع	١١٤٨٩٦٥٧,٤	

وكانت أهم الدول المستوردة للمنتجات الحيوانية كالصوف والجلود بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا القيصرية وألمانيا والنمسا [٨٥] . وقد شكلت الحيوانات الحية ومنتجاتها أهم السلع التجارية المصدرة من الولاية إلى الخارج وكما مبين في الجدول الآتي [٨٦] :

جدول رقم (١٢)

نسب تجارة الحيوانات الحية ومنتجاتها المصدرة إلى الخارج ١٨٧٣ – ١٩١٣م

السنة	الحيوانات الحية	الصوف	الجلود
١٨٧٣ – ١٨٧٩م	%٣	%٣٤	%٠،٥
١٨٨٨ – ١٨٩٥م	%٤	%٣٠	%١
١٨٩٦ – ١٩٠٣م	%١	%١٦	%٣
١٩٠٤ – ١٩١١م	%٣	%١٣	%٣
١٩١٢ – ١٩١٣م	%٣	%٩	%٣

وفيما يتعلق بالصناعات التي اعتمدت المنتجات الحيوانية فهي صناعة الجلود التي انتشرت في مدينة بغداد في منطقة المعظم وبلغ عددها (٤٠) مدبغة وكانت تنتج (٥٠٠٠) جلد مدبوغ أسبوعياً ، كما وجدت مدابغ في الكاظمية . ومن الصناعات التي اعتمدت على الجلود صناعة الأحذية الرجالية والنسائية والتي انتشرت في مدينة بغداد [٨٧] ، وصناعة السروج والأحزمة والنصول والبراذع [٨٨] . وكان في بغداد مكبسين للصوف ، وهو من المواد الخام الرئيسة في صناعة بعض الأقمشة والعباءات والخيام [٨٩] .

خامساً : الأهمية الخدمية للثروة الحيوانية .

١- الأهمية العسكرية :

كان للخيول والبغال أهمية كبيرة من الناحية العسكرية فهي كانت تستخدم من قبل خيالة القوات العسكرية العثمانية ، لذا فأن الحكومة العثمانية كانت تصدر في بعض الأحيان قرارات لمنع الاتجار بالخيل كما حصل في عام ١٨٧٠م حينما قررت إيقاف تصديرها إلى الخارج لمدة أربع أعوام [٩٠] . غير أن هذا المنع أدى إلى تنشيط تهريب الخيول إلى الخارج ، مما دفع الحكومة العثمانية إلى إصدار قرار آخر في عام ١٨٧٣م منعت بموجبه تصدير كافة الحيوانات من ولايات العراق إلى الخارج ولمدة سبعة أعوام [٩١] ، مع فرض غرامة مالية قدرها (٥٠٠) قرش على كل رأس من الخيل يحاول التجار تهريبه إلى الخارج [٩٢] . كما أصدرت السلطات العثمانية أوامرها إلى دوائر الكمارك على الحدود بعدم السماح للتجار بتصدير الخيول والبغال إلا بعد دفع رسم كمركي قدره (٥٠٠) قرش لكل رأس [٩٣] .

كما شكلت الدولة العثمانية في أواخر عام ١٨٩٩م قوه عسكرية سميت بـ (كتيبة البّغالة) على غرار كتائب الخيالة ، وقد ارتبطت تلك الكتيبة بقوات الضبطية في ولاية بغداد ، وجاء تشكليها لإعطاء قوة الضبطية مرونة اكبر في سرعة الحركة والتنقل ، فضلاً عن السرعة في جباية الرسوم الأميرية من الفلاحين [٩٤] ، وقد تبرع أهالي الولاية بالبغال لتلك الكتيبة [٩٥] . ومن الجدير بالذكر أن السلطات العثمانية طبقت فرض الغرامة المالية والرسم الكمركي اللتان تم فرضتهما على تهريب وتصدير الخيول على البغال أيضاً وذلك لأهمية تلك الحيوانات ، ويذكر أن بريطانيا كانت تريد شراء بغال من ولاية بغداد يتراوح عددها بين (٢٠٠٠ – ٣٠٠٠) بغل لدعم جيشها في الهند ، لذا كلفت احد تجارها بشراء تلك البغال ، لكن التاجر اخفق في شراءها بسبب الرسوم التي فرضتها السلطات العثمانية [٩٦] .

٢- أهميتها في النقل وخدمات البريد :

أما بالنسبة لمجال النقل ، فقد كانت الخيول والجمال والبغال والحمير من وسائل النقل العامة في ولاية بغداد [٩٧] . وفي عام ١٨٧٠م أسس والي بغداد مدحت باشا خط الترامواي الذي كانت الخيول تسحب عرباته بين بغداد والكاظمية ، وسماه الأهالي بالكاري ، وتم افتتاح ذلك المشروع في عام ١٨٧١م [٩٨] . وكان شكل عربات ترامواي بغداد تشبه عربات الترام في لندن ، التي كانت تسير على سكة ويجر كل عربة حصانين ، ووصلت أعداد عربات الترام إلى (٤٠) عربة ، ولم تكن جميع العربات صالحة للاستعمال ، أما عن مصدر الخيول المستخدمة في جر العربات فأنها كانت تشترى من سماسرة الخيول ، أو تجلب من كتائب الخيالة التابعة للجيش العثماني [٩٩] . ولم يكن خط ترامواي بغداد الخط الوحيد في الولاية بل تأسس في عام ١٩٠٦م خط ترامواي النجف الاشرف الكوفة ، وقد تم انجاز ذلك المشروع أواخر عام ١٩٠٧م [١٠٠] ، وكان الترامواي يتألف من عربات ذات طابقين تجرها الخيول على سكة حديدية [١٠١] . وكانت العربات التي تجرها الخيل إحدى أهم وسائط النقل الرئيسية في ولاية بغداد ، التي بدأ باستخدامها منذ عام ١٨٩١م واقتصر في البداية على الوالي وبعض كبار الموظفين والوجهاء ، ثم شاع استخدامها بين أهالي الولاية [١٠٢] .

وفي أوائل القرن العشرين الميلادي قام عدد من تجار بغداد بتأسيس شركة تتولى نقل المسافرين وحمولاتهم الخفيفة ، بواسطة عربات خشبية تسحبها عدد من الخيل ، وقد استخدم مثل هذه العربات بين مدن بغداد وكربلاء والنجف والحلة ، وبين بغداد وبعقوبة وسامراء ، وقد أسهمت تلك العربات في تذليل صعوبات السفر وخاصة عامل الوقت ، فقد صار من السهل على المسافر على متنها قطع المسافة بين مدينتي بغداد والحلة بـ (١٦) ساعة [١٠٣] ، ولذلك فقد ازداد الإقبال عليها كثيراً لدرجة انه كان على المسافر أن يحجز قبل السفر [١٠٤].

ووفقاً لإحصائية صدرت في عام ١٩٠٥م فأن مجموع العربات التي كانت تسير بين بغداد والمسيب بلغ (٢٦) عربة ، وبين المسيب وكربلاء (١٢) عربة وبين كربلاء والنجف (٩) عربة [١٠٥] . وكانت أجور النقل في تلك العربات قد حددتها السلطات الحكومية في ولاية بغداد عام ١٩١٠م

بعشرين قرشاً للشخص الواحد ، وإضافة مبلغ عشر بارات عن كل (١٥) كغم من المواد أو البضائع التي يستصحبها المسافر معه [١٠٦] .

كما استخدمت حيوانات الحمير والبغال والجمال في حمل ونقل البضائع من والى ولاية بغداد ، ففي عام ١٨٨٩م قدرت أعداد حيوانات النقل من جمال وبغال وحمير المستخدمة في النقل التجاري بين ولاية بغداد وإيران بما يتراوح بين (٢٠٠٠٠ – ٢٥٠٠٠) حيوان [١٠٧] ، وفي عام ١٨٩٥م قدر عددها بما يتراوح بين (٢٤٠٠٠ – ٢٨٠٠٠) حيوان [١٠٨] . في عام ١٩١٢م تم نقل (٣٥٠٠٠) طن من ولاية بغداد إلى الولايات المجاورة ، وهي موزعة على (٥٠٠٠) حمل حمار ، علماً أن حمل الحمار الواحد كان يزن بـ (٢٢٥) رطل ، و(٧١٥٠٠) حمل بغل بزنة (٣٠٠ – ٣٢٠) رطل للحمل الواحد ، و(١٣٠٠٠٠) حمل جمل بزنة (٤٠٠ – ٤٥٠) رطل للحمل الواحد ، وكانت تلك الحمولات موزعة على النحو الآتي [١٠٩] :

جدول رقم (١٣)

حمولات حيوانات النقل في ولاية بغداد عام ١٩١٢م

الطريق	حيوان النقل	الوزن / حمل
بغداد – كرمنشاه – همذان	الجمل	٦٣٠٠٠
	البغل	٤٠٠٠٠
بغداد – حلب – دمشق	البغل	٤٥٠٠
بغداد – الموصل	الجمل	٧٠٠٠
	البغل	٣٠٠٠
	الحمار	٥٠٠٠
بغداد – السليمانية	البغل	١٧٠٠٠
بغداد – كربلاء – النجف	الجمل	٣٠٠٠٠
بغداد – الحلة	الجمل	١٥٠٠٠
بغداد – مندلي – بدرة	البغل	١٠٠٠٠
بغداد – الناصرية	الجمل	١٥٠٠٠

وفي مجال الخدمات البريدية استخدمت الجمال في نقل البريد بين مدينتي بغداد وحلب منذ عام ١٨٧٣م وكان يطلق على ذلك البريد تسمية (بريد الهجن) [١١٠] ، الذي كان يمر بمدن الدليم (الرمادي) ، وعنه ، ودير الزور قاطعاً الرحلة بـ (١٥) يوماً [١١١] . كما كان هناك بريد السعاة (التاتارية) بين بغداد واسطنبول عن طريق الموصل وديار بكر ، وأولئك السعاة كانوا يستخدمون الجمال أيضاً في نقل الطرود البريدية المختلفة [١١٢] ، وقد يستغرق نقل البريد بين بغداد واسطنبول مدة تتراوح بين (١٢ – ١٣) يوماً مؤمناً خدمة بريدية لـ (٤٢) مدينة أخرى [١١٣] .

سادساً : الإجراءات الحكومية العثمانية لحماية الثروة الحيوانية والاهتمام بها .

أولت الدولة العثمانية الثروة الحيوانية اهتماماً كبيراً ، وقد تمثل ذلك بفتح مكتب أو المدرسة الملكية البيطرية في إسطنبول لإعداد الكوادر البيطرية في مختلف الولايات العثمانية ومنها ولاية بغداد ، وكان طلبة هذه المدرسة يدرسون مواد مختلفة بشأن الأمور البيطرية ومنها علم التشريح ، وفن المواشي ، والأمراض الحيوانية الداخلية ، وولادة الحيوانات ، والميكروبات ، والأمراض السارية ، والعمليات الجراحية ، وفحص وتشريح اللحوم ، والأنسجة ، وعلم الحيوان والنبات ، وغيرها من المواد الدراسية [١١٤] . كما قامت الدولة العثمانية بتأسيس دائرة الضابطة الصحية الحيوانية (البيطرية) في عام ١٩٠٠م ، ارتبطت بوزارة الزراعة والغابات والمعادن ، وكانت برئاسة وزير الزراعة والغابات والمعادن العثمانية ، وعضوية كل من رئيس الهيئة الزراعية الفنية ، ورئيس دائرة التفتيش الصحي الحيواني (البيطري) ، والمفتش البيطري العام لاسطنبول ، ومفتش الشعبة الخامسة ، وثلاث معلمين بيطريين من المدرسة الحربية ، ورئيس كتّاب وزارة الزراعة والغابات والمعادن [١١٥] .

وقد تم فتح عدة فروع لهذه الدائرة في مراكز الولايات العثمانية الأخرى ، وكانت ولاية بيروت أولى الولايات العثمانية – العربية التي تم افتتاح فرع لهذه الدائرة فيها عام ١٩٠٠م باسم " **دائرة بيطار مأموري** " بإدارة مفتش بيطري ، وموظف المعاينة أو الفحص البيطري [١١٦] .

أما في ولايات العراق العثمانية فقد تأخر تشكيل هذه الدائرة في ولاية بغداد حتى عام ١٩٠٦م وكان يطلق عليها اسم " **أمور بيطرية إدارة سي** " أي دائرة الأمور البيطرية ، وكانت بإدارة مفتش بيطري وعضوية عدد من الموظفين البيطريين [١١٧] ، في حين كانت تسمى تلك الدائرة في

ولاية الموصل باسم " **مأمورين بيطرية** " وكانت بإدارة المفتش البيطري ، وعضوية موظف بيطري واحد [١١٨] .

وكانت مهمة هذه الدوائر البيطرية هي إرسال موظفيها البيطريين إلى المناطق الريفية المختلفة ، والمناطق التي ترعى فيها الماشية لعلاجها من الإمراض التي قد تصيبها ، فعلى سبيل المثال في عام ١٩١٣م تم إرسال فاروقي أفندي المفتش العام البيطري لولاية بغداد إلى قضاء خراسان ، للوقوف على أسباب إصابة الأغنام في ذلك القضاء بالمرض [١١٩] . ومن الجدير بالذكر أن ابرز الأمراض التي كانت تصيب الثروة الحيوانية في ولاية بغداد هي أمراض الالتهاب الرئوي الذي كان يصيب الأغنام ، ومرض الجمرة العرضية لدى الجاموس [١٢٠] ، ومرض الرعام عند الخيول [١٢١] .

وفي ١٩ نيسان ١٩١٣م أصدرت الدولة العثمانية قانون للحد من سرقة الحيوانات تألف من (٢٠) مادة قانونية ، وفي ذلك القانون أجبرت المادة (١) على كل شخص أراد أن يبيع حيواناً فعليه إخبار مختار القرية الذي سوف يمنحه موافقة خطية بالبيع ، وألزمت المادة (٢) من القانون الشخص الذي سرقت منه حيوان إخبار مختار القرية واقرب نقطة حراسة . أما المادة (٣) فقد تضمنت اخذ أوصاف الحيوان المسروق وأعمامها على مختاري القرى المجاورة ونقاط الحراسة ومدير الناحية . كما أن هذا القانون عالج مسائل الحيوانات التائهة أو الضائعة التي يمكن التعرف على أصحابها ، والضالة التي ليس لها مالك [١٢٢] .

الاستنتاجات :

١- كانت الولايات العثمانية الثلاث في العراق من بين الولايات العثمانية الأكثر عدداً في مقدار الحيوانات ، وكانت ولاية بغداد في عام ١٩١١م تأتي بالمرتبة الثالثة في أعداد الأغنام فيها بعد ولايتي الموصل والبصرة ، والمرتبة الثانية في أعداد الماعز بعد ولاية الموصل ، وثانياً بأعداد الأبقار بعد ولاية البصرة ، وثالثاً بأعداد الجاموس بعد ولايتي البصرة والموصل ، وجاءت بالمرتبة الثانية بعدد الحيوانات الداجنة بعد ولاية البصرة ، في حين شغلت المركز الأول بما تملكه من جمال ، وجاءت بالمركز الثالث بأعداد الخيول والحمير ، والمركز الثاني في أعداد البغال بعد ولاية الموصل . أما فيما يتعلق بأعداد الثروة الحيوانية داخل ولاية بغداد فكانت الأغنام تحتل المركز الأول تأتي بعدها الماعز ثم على التوالي كل من الجمال والأبقار والجاموس .

٢- كانت تربية حيوانات الأغنام والماعز والأبقار في ولاية بغداد خلال العهد العثماني الأخير تمثّل دعامة للاقتصاد العام للولاية والاقتصاد الخاص بالأهالي (الاقتصاد المنزلي) إذ لم يخلُ أي بيت في كل مدن وبلدات وقرى الولاية إلا ووجد فيه احد أنواع تلك الحيوانات للاستفادة من منتجاتها في دعم المستوى الاقتصادي للأسرة .

٣- شكلت العائدات المالية للثروة الحيوانية نسبة (١٧،٤٠%) من مجموع الواردات المالية لموازنة ولاية بغداد بين عامي ١٨٨٥ – ١٩٠٧م ، وتلك النسبة توزعت بين (١٥،٨٥%) للأغنام والماعز ، و(١،٥٥%) لبقية الحيوانات الأخرى . وتلك نسبة كبيرة جداً مقارنة مع أبواب الإيرادات المالية الأخرى في الموازنة مما يدل على أهمية الثروة الحيوانية في دعم النشاط الاقتصادي للولاية . كما شكلت الواردات المالية للثروة الحيوانية في ولاية بغداد نسبة قدرت بحوالي (٢,٢٤%) من مجموع واردات الثروة الحيوانية في عموم الدولة العثمانية .

٤- يمكن تفسير تذبذب كمية الواردات المتحققة من رسوم وضرائب الثروة الحيوانية بتأثر تلك الثروة بمختلف الظروف والعوامل الطبيعية والجغرافية التي انعكست أيضاً على أعدادها

التي انخفضت أواخر العهد العثماني مقارنة في تسعينيات القرن التاسع عشر للميلاد . فضلاً عن أن العوامل الجغرافية والطبيعية متمثلة بمساحة الولاية ، ومناخها وبيئتها وتضاريسها والنبات الطبيعي فيها ، كانت سبباً في قلة أعداد الحيوانية في ولاية بغداد مقارنة مع ولايتي الموصل والبصرة .

٥- كانت الضرائب والرسوم التي فرضتها الدولة العثمانية على الثروة الحيوانية كرسوم الكودة والذبحية ، من أهم الموارد المالية التي دعمت الخزينة العثمانية بالعائدات المالية ، وكانت تلك الرسوم في ارتفاع مستمر بسبب حاجة الدولة العثمانية الماسة للأموال سيما بعد تدهور اقتصادها خلال الأزمات والحروب التي خاضتها كالحرب العثمانية الروسية ١٨٧٧ – ١٨٧٨م ، وحروب البلقان عام ١٩١٢ – ١٩١٣م .

٦- كان للثروة الحيوانية ومنتجاتها المختلفة أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي للولاية ، إذ كانت الحيوانات الحية ومنتجاتها احد أهم السلع المصدرة من الولاية إلى الخارج ، وساهمت الثروة الحيوانية أيضاً في قيام بعض الصناعات التي اعتمدت بالدرجة الأساس على المنتجات الحيوانية ولا سيما الصناعات الصوفية والجلدية . كما لم تقتصر أهمية الثروة الحيوانية على مجالات التجارة والصناعة بل تعداها إلى الجانب العسكري حينما استخدم الخيول والجمال والبغال في تشكيل كتائب عسكرية هي كتائب الخيالة والبغالة ، التي ازدادت الحاجة إليها في وقت الأزمات والحروب ، وصار إحراز النجاح والتقدم متوقفاً على ما يتم توافره من الخيول والجمال ؛ لحمل العساكر إلى الجهة التي يتوجهون إليها ، ونقل مؤنهم وتجهيزاتهم بها ، واستخدامها في المعارك التي يخوضونها ، فتلك الحيوانات كانت وسيلة النقل البرية الوحيدة في العهد العثماني التي لا غنى عنها في الحركة والتنقل في المنطقة، وتتوقف عليها حركة القطعات العسكرية.

٧- كان وقوع ولاية بغداد في عقدة مواصلات التجارة البرية بين الشرق والغرب ، قد خلق حاجة حقيقية لوجود أعداد كبيرة من الجمال والبغال والحمير في الولاية لاستخدامها في قوافل النقل التجارية . كما استخدمت الجمال كوسيلة لنقل البريد بين بغداد وبعض الولايات المجاورة .

ملحق رقم (١)

دفتر تعداد الأغنام في لواء بغداد عام ١٩٠٥م [١٢٣]

دفتر آسيوعيا بين درجات سمى مأمورى الملحقات فى خصوص تعداد الاغنام واقداماتهم .

فى سنة ٣٢١ المتحقق رأس اغنام	محسوباً على سنة ٣٢٢ الى الان المعدود رأس اغنام		
٣٦٦٧	١٢١٠	داخل بغداد	الى ١٧ شباط سنه ٣٢١
٢١٥٠١	١١٥٧٢	جوار «	« ١١ « «
١١٥٣	٥٥٠	ناحية الاعظميه	« ١٢ « «
٤٢٩٢٢	١٢٨٧٤	اول جهة من خراسان	الى ١٦ شباط سنه ٣٢١
٢٣٦٣٧	١٤٧٢٣	ثانى « « «	« ١٥ « «
٤٥٣٨٠	٤٣٦٣٧	اول « « الخالص	« ١٥ « «
٢٥٣٧٨	١٣٠٠٠	ثانى « « «	« ١٤ « «
٧٧٣٩	٣٧١٢	داخل بعقوبه	« ٧ « «
٤٥٨١٦	١٨٧٥٢	قضاء خانقين	« ١٤ « «
٣٨١٢٨	١٩٧٦٠	اول جهه من مندلى	
٢٦٢٧٦	٢٢٩٨٠	ثانى « « «	الى ٨ شباط سنه ٣٢١
٣٤٥٩	١٢٦٩	داخل «	
٢٥٨٩٣	٧٤٢٥	جهة العكسوت	
١٦٨٠٤	١٠٩١٢	مقابل جهة «	الى ١٤ شباط سنه ٣٢١
١٧٨٧	٤٢٣	داخل « «	
٣٦٢٤٨	١٧٦٦٢	قضاء بدره	الى ١٥ شباط سنه ٣٢١
٢٢٠١٤	١٠٢٨٠	جوار ساحرا	
١٠٣٧	٤٦٥	داخل «	الى ٨ شباط سنه ٣٢١
١٧٩٣١	٣٦٤٩	اول جهة من الكاظميه	
٨٩٥٦	٥٦٤٠	ثانى « « «	الى ٨ شباط سنه ٣٢١
١٤٣٠	١٢٩٥	داخل «	
٢٧٠٦١	٦٠٠٠	جهة الشاميه من الدليم	الى ١٢ شباط سنه ٣٢١
٥٥٠٦١	١٠٠٠٠	« الجزيره «	« ١٤ « «
٢٧٠٧٠	١٥٢٩٢	قضاء العزيزيه	« ١٤ « «
٢٠١٠٢	١٧٠٥٨	« الجزيره «	« ١٥ « «

ملحق رقم (٢)

الموازنة العامة لولاية بغداد لعام١٣١١ مالية / ١٨٩٥ – ١٨٩٦م [١٢٤]

٣٤٣ موازنه ماليه جدولى

بغداد ولايتنك اوچيوزاون برسنه سى واردات ومصارفات

عمومیه موازنه سنى مبين جدولدر

غروش	واردات	غروش	مصارفات
٠٠٧٠٤٨٦٥	چادر وبركوسى	٠٠٢٦٢٨٥١	شرعيه
٠٠٥٣٢٩٦١	بدل عسكرى	٠٢٠٤٠٥٠١	داخليه
٠٥٧٠٧٩٣٥	اغنام رسمى	٠٠٩٤٩٨٦٢	عدليه
٠٠١٦١٩٥٠	جاموس »	٠١١٦٨٥٢٦	مع ذاتيه ماليه
٠٠٤١٠٣٢٠	دوه »	٠٤٧٧٠٢٠٦	ژاندرمه
٠٣٩٥٥١٩٢	مقطوعاً احاله اولنان اعشار بدلى	٠٠٠٧٧٧٢٤	پوليس
		٠٠٨٠٠٥٢٥	متقاعدين وايتام وارامل عسكريه
٠٧٣٤٥٢٨١	امانةً اداره اولنان اعشار حاصلاتى	١٠٦١٠٨٨٢	التنجى اردوى همايونك حوالاتى
٠٠٠١٨٥١٧	املاك اميريه وايجار وحاصلاتى		
٠٣٣٢٧٧٠٧	رسومات متنوعه	٢٠٦٨١٠٧٧	يكون
٠٠١٠٧٣٤٢	اورمان حق وكراسته وپول رسملرى		
٠٠٠٤٠٤١٨	انواع معادن		
٠٠٥٠١٣٥٩	املاك وطاپو خرجلرى		
٠٠٢٣٣٣٨٤	محاكم خرجلرى		
٠٠٢٩٤٩٨٥	حاصلات متفرقه		
٢٣٣٤٢٢١٦	يكون		

ملحق رقم (٣)

الموازنة العامة لولاية بغداد لعام ١٣٢١مالية / ١٩٠٥– ١٩٠٦م [١٢٥]

﴿ بغداد ولايتنك بر سنه لك واردات ومصارفات عموميه ﴾

« موازنه سنى مبين جدولدر »

غروش	واردات	پاره غروش	مصارفات
٧٧٢٩٠٠	چادرويركوسى	٣٠ ٤٥٣٠١٧	شرعيه مأمورلرى
٦٢٢٠١٠	بدل عسكرى	٢٠ ١٩٤٧٥٤٤	داخليه «
٣٥٨٧٢٣١	اغنام رسمى	٩١٨٤٩٨	عدليه «
٥٨٥٤٤٦٩	مقطوعى اعشار	١٢٢١٠٩١	ماليه ومأمورين عشريه
٨٨١٣٠٤٥	اماتى اعشار	٦٠٠٥٩٥	معاشات ذاتيه
٤٠٥٤٦	ايجارات	١٤٧٦٢٥٦٧	نظاميه مع سپارش
٢٩٠٠٨١٦	رسومات	١٢٤٦٩١	بحريه
١٢٣٤٥٠	اورمان ومعادن	٤٤٦٥٩٣٤	ژاندارمه
٥٢٩٧٢٥	املاك وطاپو	٢٧٠٠	طوپخانه
٢٤٦٢٥٩	محاكم حاصلاتى	٢٤٤٢٠٦	ضبطيه
٢١٤٨٠٣	حاصلات متفرقه	٣١٨٧٠	صحيه
٢٣٧٤٤٩٥٤	يكون	١٣٠٠٠٠٠	متقاعدين وايتام
		٥٠٠٠٠٠	هنديه ضد مصرفى
		١٠ ٢٦٥٧٢٧١٤	يكون

الهوامش :

(1) Vital Cuinet , Turguie d Asia , tome troisieme , (Paris : 1894) , p 22 .

(٢) ملحوظة : جميع الجداول الواردة في البحث هي من عمل الباحث باستثناء جدول رقم (٤) .

(3) Ibid , p p 106 , 153 , 192 .

(٤) تجارت وزراعت نظارتي ، استاتستيق اداره عموميه سي مديرتي ، ممالك عثمانية نك ١٣٢٩ سنه مخصوص زراعت استاتستيقدر ، مطبعة عثمانية ، (در سعادت : ١٣٣٢) ، ص ص ٥٦٢ – ٥٦٨ ، ٧٤٦ – ٧٤٧ .

(٥) دستور ، جلد ٤ ، محمود بك مطبعه سنده طبع اولنمشدر ، (استانبول : ١٢٩٩) ، ص ٧٥٥ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٧٥٨ .

(٧) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ ، دفعة ٣ ، ص ٤٤ .

(٨) جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧م ، دار الشؤون الثقافية ، ط٢ ، (بغداد : ٢٠٠١) ، ص ٣٢١ .

(٩) سليمان سودي ، دفتر مقتصد (حيوانات رسمك اجمال تاريخي ، أصول طرحي ، أصول تحصيلي) ، ايكنجي جلد ، طبع أول ، محمود بك مطبعه سي ، (در سعادت : ١٣٠٧هـ) ، ص ١١٣ .

(١٠) مجموعة القوانين ، إصدار يوسف صادر ، تعريب وترجمة عارف أفندي رمضان ، ج٥ ، المطبعة العلمية ، (د . م : ١٩٢٥) ، ص ٣٩٠ .

(١١) السنة الرومية أو المالية : اسم للتاريخ المستخدم عند العثمانيين منذ عام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م ، ويذكر في الوثائق الرسمية بالسنة المالية ، ونظراً لتقيده بالشهور الشمسية كون بداية السنة فيه (شهر مارس / آذار) فيطلق عليه أيضاً التاريخ الرومي ، والفرق بين هذا التاريخ والتاريخ الميلادي هو (٥٨٤) سنة . فإذا أضيف للتاريخ الرومي – المالي هذا الرقم سوف نحصل على التاريخ الميلادي ، وإذا طرحنا هذا الرقم من أي تاريخ ميلادي سوف نحصل على التاريخ الرومي – المالي ، ولمن يريد مقارنة أو تحويل بين التواريخ الرومية – المالية والهجرية والميلادية فيراجع كل من : محمد صديق الجليلي ، التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج ٢٣ ، بغداد ، ١٩٧٣م ، ص ٢٢٧ ؛

Faik Resit Unat , Hicri Tarihleri Miladi Tarihe Cevirme Kilavuzu , (Ankara : 1988) .

(١٢) للاطلاع على الولايات العثمانية الأخرى في عام ١٩٠٥م ، ومعرفة التقسيمات الإدارية في عموم الولايات العثمانية . ينظر : سالنامة دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٣هـ ، التمش برنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة احمد إحسان ؛ إبراهيم حلمي تجار زاده ، ممالك عثمانية جيب اطلاسي ، محمود بك مطبعة سندة ، (د.م : ١٣٢٣) .

(١٣) مجموعة القوانين ، المصدر السابق ، ص ٣٩١ – ٣٩٨ .

(١٤) المصدر نفسه .

(١٥) المصدر نفسه .

(١٦) المصدر نفسه .

(١٧) الزوراء ، العدد ٢٠٧١ ، ٦ صفر ١٣٢٤هـ .

(١٨) الزوراء ، العدد ١٨٥٠ ، ٢٢ رمضان ١٣١٧هـ ؛ الزوراء ، العدد ١٩٢٣ ، ٢٢ شوال ١٣١٩هـ .

(١٩) الزوراء ، العدد ١٨٩٤ ، ٣ ذو القعدة ١٣١٨هـ ؛ الزوراء ، العدد ١٩٢٤ ، ٧ ذو القعدة ١٣١٩هـ .

(٢٠) الزوراء ، العدد ١٨٩٤ ، ٣ ذو القعدة ١٣١٨هـ .

(٢١) مجموعة القوانين ، المصدر السابق ، ص ٣٩٣ .

(٢٢) القرش : عملة نقدية فضية أخذها العثمانيون عن الأوربيين ، وقد ضربت لأول مرة في الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ – ١٨٠٧) ، وقد أخذ وزنها وعيارها يتناقص تدريجياً حتى وصل في عهد السلطان عبد الحميد الثاني إلى أقل من نصف درهم . أما بالنسبة إلى معادلتها بالبارة ، أو الاقجة فأن القرش كان يساوي (٤٠) بارة ، أو (١٢٠) اقجة . ومن الجدير بالذكر أن القرش كان يضرب في بغداد منذ عام ١٨١٤م . ينظر : شوكت باموك ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، دار المدار الإسلامي ، ط١ ، (طرابلس : ٢٠٠٥) ، ص ص ٢٩٣ – ٢٩٥ ، ٣٠٥ ؛ عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية ، شركة التجارة والطباعة ، (بغداد : ١٩٥٨) ، ص ١٤٦ – ١٤٨.

(٢٣) مجموعة القوانين ، المصدر السابق ، ص ٣٩٥ .

(24) Stanford J. Shaw , Ezel Kural Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , vol II , Cambridge University press , (Edinburgh : 2002) , p 99 .

(٢٥) غانم محمد علي ، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥ – ١٣٣٣هـ / ١٨٣٩ – ١٩١٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص ١١١ – ١١٢ .

(٢٦) سودي ، المصدر السابق ، ١٣٠ – ١٣١ .

(٢٧) علي ، المصدر السابق ، ص ١١١ – ١١٢ .

(٢٨) عارف العارف ، المفصل في تاريخ القدس ، ج١ ، مطبعة المعارف ، ط١ ، (القدس : ١٩٩٩) ، ص ٣٣١ .

(٢٩) أشار احد الباحثين إلى أن مقدار الضريبة المفروضة على الجمال و الجاموس في ولايات العراق أواخر العهد العثماني كان (٤٥) سنت أمريكي ، وهو ما يعادل (١٠) قروش عثمانية تقريباً بالاعتماد على أسعار العملات الأجنبية المتداولة في الدولة العثمانية آنذاك والتي نشرت في سالنامة ولاية البصرة لعام ١٨٩١م . ينظر على التوالي : شارل عيساوي ، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ – ١٩١٤ ، ترجمة رؤوف عباس حامد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، (بيروت : ١٩٩٠) ، ص ٦٨٠ ؛ بصرة ولايتي سالنامة سي لسنة ١٣٠٩هـ ، دفعة ٢ ، بصرة مطبعة سندة طبع اولنمشدر ، ص ٨٧ .

(٣٠) الكسندر أداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، ج١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، مطبعة جامعة البصرة ، (البصرة : ١٩٨٢) ، ص ص ١٦٨ ، ١٧٦ .

(٣١) العارف ، المصدر السابق ، ص ٣٣١ .

(٣٢) البودجة تعني الميزانية أو الموازنة وهي مأخوذة من الكلمة الإنكليزية (Budget) . لمزيد من التفصيل ينظر : إبراهيم فاضل ، بودجه ، حقوق مطبعة سي ، (استانبول : ١٣٣٢) .

(٣٣) دستور ، جلد ٢ ، مطبعة عامرة طبع اولمنشدر ، (د. م : ١٢٨٩) ، ص ٧٠ – ٧٣ .

(٣٤) علي ، المصدر السابق ، ص ٧٤ – ٧٨ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ١٤٤ – ١٤٥ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٧١ – ٧٣ .

(٣٧) النجار ، المصدر السابق ، ص ٣٤٧ .

(٣٨) مدحت باشا (١٨٢٢ – ١٨٨٣م) وُلد في اسطنبول ودرس فيها ، عمل في بعض الدوائر العثمانية ، ثم صار وزيراً لقلم الصدارة ، ثم رئيساً لقلم المضابط ، وفي عام ١٨٦٠م نال رتبة الوزارة ، ثم والياً على نيش في بلغاريا ، وترأس مجلس شورى الدولة ، وصار والياً على الطونة في عام ١٨٦٤م ثم والياً على ولاية بغداد للمدة (١٨٦٩ – ١٨٧٢م) . شغل منصب الصدارة العظمى مرتين ، ثم وزيراً للعدلية ، له دور كبير في إعداد الدستور (القانون الأساسي) لعام ١٨٧٦م ، عُين والياً في سوريا للمدة (١٨٧٩ – ١٨٨٠م) ، ثم والياً على آيدين عام ١٨٨٠م حتى أثيرت مسألة موت السلطان العثماني عبد العزيز (١٨٦١ – ١٨٧٦م) التي أُتهم بها مدحت باشا فحكم عليه بالنفي إلى قلعة الطائف حتى مات في سجنه في آذار ١٨٨٣م . لمزيد من التفصيل أنظر: يوسف كمال بك حتاته وصديق الدملوجي ، مدحت باشا حياته مذكراته محاكمته ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، (بيروت : ٢٠٠٢) ؛
Ali Haydar Midhat Bey , The Life of Midhat Pasha , (London : 1903) , p 15 – 37 .

(٣٩) الليرة الذهبية : عملة نقدية عثمانية ضربت في عام ١٨٤٤م ، وكان وزنها يساوي (٧،٢١٦) غرام من الذهب عيار ٢٢ / ٢٤ ، وكانت تحتوي على (٦،٦) غرام من الذهب ، وكانت الليرة الذهبية مساوية أيضاً لـ (١٠٠) قرش فضي . ينظر : باموك ، المصدر السابق ، ص ٣٧٦ .

(٤٠) النجار ، المصدر السابق ، ص ٣٤٨ .

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٣٤٨ .

(٤٢) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٢٩٢هـ ، دفعة ١، مطبعة ولايت بغداد ، ص ١٢٦ .

(٤٣) بلغت قيمة الرسم (١٣٣٩٢) كيس و(٤٠٤) قرش ، والكيس أو الكيس الرومية كانت تعادل في المعاملات المالية العثمانية (٥٠٠) قرش . ينظر : سهيل صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، (الرياض : ٢٠٠٠) ، ص ١٩٤ .

(٤٤) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣٠٣هـ ، دفعة ٧ ، ص ٢٠١ .

(٤٥) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣١٠هـ ، ولايت مطبعة سندة ، ص ٢١٢ .

(٤٦) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية ، ١٣١٣ – ١٣١٤ قمرية ، ولايت مطبعة سندة ، ص ٣٤٣ .

(٤٧) بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، دفعة ١٤ ، سنة قمرية ١٣١٦ ، وشمسية ١٣١٤ – ١٣١٥ ، بغداد مطبعة سندة ، ص ٢٨٥ .

[٤٨] بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، دفعة ١٥ ، سنة قمرية ١٣١٧ ، وشمسية ١٣١٥ – ١٣١٦ ، بغداد ولايتي مطبعة سندة ، ص ٢٩٧ .

[٤٩] بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، اون التنجي دفعة در ، سنة قمرية ١٣١٨ ، سنة شمسية ١٣١٦ – ١٣١٧ ، ولايت مطبعة سندة ، ص ٣٢٤ .

[٥٠] بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، اون يدنجي دفعة در ، ١٣١٩ قمرية ، ١٣١٧ – ١٣١٨ شمسية ، ولايت مطبعة سندة ، ص ٥٠١ .

[٥١] بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، اون سكزنجي دفعة در ، سنة قمرية ١٣٢١ ، ومالية ١٣١٩ ، ولايت مطبعة سندة ، ص ٤٠٦ .

[٥٢] بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، دفعة ١٩ ، سنة هجرية ١٣٢٣ ، وسنة مالية ١٣٢١ ، مطبعة ولايت سندة ، ص ٤٢٤ .

[٥٣] بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، يكر منجي دفعة در ، سنة هجرية ١٣٢٣ ، وسنة رومية ١٣٢١ – ١٣٢٢، مطبعة ولايت سندة ، ص ٣٥٢ .

[٥٤] بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، يكرمي برنجي دفعة در ، سنة هجرية ١٣٢٥ ، وسنة رومية ١٣٢٢ – ١٣٢٣ ، ولايت مطبعة سندة ، ص ٣٤٣ .

[55] Tevfik Guran , Osmanli Mali Istatistikleri Butceler 1841 – 1918 Ottoman Financial Statistics Budgets , (Ankara : 2003) p 74 – 146 .

[56] Keiko Kiyotaki , Ottoman State Finance : A study of Fiscal Deficits and Internal Debt In 1859 – 63 , working paper No. 90/05 , London School of Economics , April , 2005 , p 31 .

[٥٧] بلغت قيمة الرسم (٣٢٦٩٠) باوند أو جنيه إسترليني .

[٥٨] دولت عليه نك سكسان بش سنة سي موازنة دفتريدر ، ص ٢٠ .

[59] Kiyotaki , Op.cit , p 31 .

[٦٠] بلغت قيمة الرسم (٣٥٩١٢) باوند ، وقد تم تحويلها إلى القرش العثماني .

[61] Stanford J. Shaw , The Nineteenth - Century Ottoman Tax Reforms and Revenue System , International Journal of Middle East Studies , Vol. 6 , No. 4 (Oct., 1975) , p 453 .

[62] Ibid , p 453 .

[٦٣] الزوراء ، العدد ١٩٢٤ ، ٧ ذو القعدة ١٣١٩هـ .

[٦٤] عثمان نوري ، مجلة أمور بلدية ، يكنجي جلد ، قوانين – نظامات – تعليمات بلدية ، ارشاق غارويان مطبعة سي ، (در سعادت : ١٣٣٠) ، ص ٤٥٨ .

[٦٥] تقويم وقايع ، التنجي سنة ، العدد ١٦٨٧ ، ٤ صفر ١٣٣٢هـ / ٢١ كانون الأول ١٣٢٩ر. م ؛ الزوراء ، العدد ٢٤٤٦ ، ٢٨ صفر ١٣٣٢هـ .

[٦٦] الزوراء ، العدد ١٨٨٩ ، ١٤ رمضان ١٣١٨هـ .

(٦٧) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق (التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي) ١٨٦٤ – ١٩٥٨ ، ج١ ، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، (بيروت : ١٩٦٥) ، ص ١٢٢ .

(٦٨) المن او المند : من الموازين التي استخدمت في ولاية بغداد خلال العهد العثماني الأخير ، وكان يساوي (١٢) أقة (حقة) أو (٣٨،٤) كغم . ينظر : عيساوي ، المصدر السابق ، ص ٦٨٨ .

(٦٩) انستاس الكرملي ، حالة بغداد التجارية والزراعية للسنة المالية ١٩٠٣ – ١٩٠٤ ، مجلة المشرق ، السنة ٨ ، العدد ٦ ، ١٥ آذار ١٩٠٥ ، ص ٢٤١ – ٢٤٢ .

(٧٠) مجلة المقتطف ، مج ٢٧ ، ج ١ ، ١ كانون الثاني ١٩٠٢ .

(٧١) حسن ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

(٧٢) الأقة (الحقة) الاستانبولية تساوي (٣،٢) كغم . ينظر : عيساوي ، المصدر السابق ، ص ٦٨٨ .

(٧٣) الكرملي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

(٧٤) الزوراء ، العدد ٢٨٠ ، ٨ رجب ١٢٨٨هـ ؛ الزوراء ، العدد ٢٨٤ ، ٢٢ رجب ١٢٨٨هـ ؛ الزوراء ، العدد ٦٠٧ ، ٨ صفر ١٢٩٣هـ .

(٧٥) الكرملي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

(٧٦) نابليون الماريني ، تنزه العباد في مدينة بغداد (نبذة تاريخ بغداد وجغرافيتها ١٨٨٧) ، تحقيق باسم عبود الياسري ، مراجعة وتقديم طالب البغدادي ، تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، (دمشق : ٢٠١١) ، ص ١٠٢ .

(٧٧) ج . ج لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج٣ ، مطابع علي بن علي ، (الدوحة : د . ت) ، ص ١٢٢٨ .

(٧٨) الكرملي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

(٧٩) نواب حميد يارجونك بهادر ، رحلة إلى بغداد ، ترجمة كاظم سعد الدين ، في بغداد بأقلام رّحالة ، دار الوراق للنشر ، ط١ ، (لندن : ٢٠٠٧) ، ص ٢٣٣ .

(٨٠) الكرملي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .

(٨١) وليد كاصد الزيدي ، بغداد في مذكرات الرحالة الفرنسيين بين القرنين (١٧ – ٢٠) الميلاديين ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط١ ، (عمان : ٢٠٠٧) ، ص ٧٧ .

(82) Charles Issawi , The Economic History pf the Middle East 1800 – 1914 , the university of Chicago press , (Chicago : 1966) , p 184 .

(٨٣) وردت أسعار البضائع بالباوند أو الجنيه الإسترليني ، وقم تم تحويلها إلى القرش في ضوء سعر صرف الجنيه الواحد الذي كان يساوي (١١٠) قرش . ينظر : باموك ، المصدر السابق ، ص ٣٧٦ .

(٨٤) تجارت وزراعت نظارتي ، المصدر السابق ، ص ٧٤٦ .

(٨٥) يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة العراق ، ط١ ، (بغداد : ١٩٢٢) ، ص ٩٣ – ١٠١ .

(٨٦) حسن ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(٨٧) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٩٩٤ .

(٨٨) الماريني ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٨٩) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٩٩٤ .

(٩٠) محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا (١٢٨٦ – ١٢٨٩هـ) – (١٨٦٩ – ١٨٧٢م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩م ، ص ١٣١ .

(٩١) الزوراء ، العدد ٣٤٤ ، ٦ ربيع الأول ١٢٩٠هـ .

(٩٢) الزوراء ، العدد ٤٨٢ ، ٢٢ شعبان ١٢٩١هـ .

(٩٣) الزيدي ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٩٤) الزوراء ، العدد ١٨٨٢ ، ١٨ رجب ١٣١٨هـ .

(٩٥) الزوراء ، العدد ١٨٢٧ ، ١٠ ربيع الآخر ١٣١٧هـ .

(٩٦) الزيدي ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

(٩٧) ستيفن هيمسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، نقله إلى العربية جعفر الخياط ، ط٤ ، (بغداد : ١٩٦٨) ، ص ٣٨٤ .

(٩٨) الزوراء ، العدد ١٨٠ ، ٢٦ ربيع الأول ١٢٨٨هـ .

(٩٩) صادق الجميلي ، حكاية الكاري بين بغداد والكاظمية ، مجلة أمانة العاصمة ، العدد ١٩ ، ١٩٧٩ ، ص ٢١ – ٢٣ .

(١٠٠) جعفر الشيخ باقر آل محبوبة ، ماضي النجف وحاضرها ، ج١ ، ط٢ ، مطبعة الأضواء ، (بيروت : ٢٠٠٩) ، ص ٤٠٩ .

(١٠١) محمد حرز الدين ، تاريخ النجف الاشرف ، ج٣ ، مطبعة نكارش ، (قم : ١٤٢٧هـ) ، ص ٩٣ .

(١٠٢) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، مج٢ ، ج٣ ، دار الكتاب الإسلامي ، ط١ ، مطبعة ستار ، (د. م : ٢٠٠٥) ، ص ٢٦٦ .

(١٠٣) كامل الجادرجي ، من أوراق كامل الجادرجي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط١ ، (بيروت : ١٩٧١) ، ص ٤٠ .

(١٠٤) الوردي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

(١٠٥) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ١٠٢٩ .

(١٠٦) الرقيب ، العدد ١٣١ ، ٢٢ جمادى الأخرى ١٣٢٨هـ .

(107) George N . Curzon , Persia and the Persian Question , Vol II , (London : 1892) , p 577 .

(108) Walter B . Harries , From Batum to Baghdad via Tiflis , Tabriz , and Persian Kurdistan , (Edinburgh : n.d.) , p 298

(١٠٩) عيساوي ، المصدر السابق ، ص ٣٩٨ – ٣٩٩ .

(١١٠) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٨ ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، (بغداد : ١٩٥٦) ، ص ٢١ .

(١١١) الزوراء ، العدد ٢١٤٥ ، ٦ شعبان ١٣٢٥هـ .

(112) Cuinet , Op . cit , p 181 .

(١١٣) سعاد هادي العمري ، بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة ، مطبعة المعرفة ، (بغداد : ١٩٥٤) ، ص٤٥ .

(١١٤) سالنامة نظارت معارف لسنة ١٣١٦ سنة هجرية سنة مخصوص ، مطبعة عامرة ، دار الخلافة العلية ، ص ٧٤٧ – ٧٤٨ ؛ سالنامة نظارت معارف لسنة ١٣١٩ سنة هجرية سنة مخصوص ، مطبعة عامرة ، دار الخلافة العلية ، ص ٢٥١ – ٢٥٢ .

(١١٥) سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣١٨هـ ، سنة هجرية سنة مخصوص ، اللي التنجي سنة ، محمود بك وسريجن مطبعة سي ، دار الخلافة العلية ، ص ٣٧٨ .

(١١٦) سالنامة ولايت بيروت لسنة ١٣١٨ ، سنة هجرية سنة مخصوص ، ايكنجي دفعة اوله رق ، سندة طبع اولمنشدر ، دفعة اوله رق ، مطبعة ولايتدة طبع اولنمشدر ، ص ٩٦ .

(١١٧) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣٢٤هـ ، ص ١١٤ .

(١١٨) موصل ولايتي سالنامة رسميسيدر لسنة ١٣٣٠هـ ، سنة هجرية سنة مخصوص ، بشنجي دفعة أوله رق ، موصل مطبعة سندة طبع اولمنشدر ، ص ١٢٨ .

(١١٩) مجلة لغة العرب ، السنة الثانية ، ج١٠ ، جمادى الأولى ١٣٣١هـ / نيسان ١٩١٣م ، ص ٤٧٢ .

(١٢٠) تجارت وزراعت نظارتي ، المصدر السابق ، ص ٥٧٤ .

(١٢١) تقويم وقايع ، آلتنجي سنة ، العدد ١٦٠٨ ، ١١ ذو القعدة ١٣٣١هـ / ٢٩ أيلول ١٣٢٩ ر . م .

(١٢٢) تقويم وقايع ، بشنجي سنة ، العدد ١٤٤٢ ، ١٨ جمادى الأولى ١٣٣١هـ / ١٢ نيسان ١٣٢٩ ر . م ؛ الزوراء ، العدد ٢٤٢٣ ، ١٤ رمضان ١٣٣١هـ .

(١٢٣) الزوراء ، العدد ٢٠٧١ ، ٦ صفر ١٣٢٤هـ .

(١٢٤) سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية ، ١٣١٣ – ١٣١٤ قمرية ، ص ٣٤٣ .

(١٢٥) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٣هـ ، ص ٤٢٤ .

قائمة المصادر :

أولاً : الوثائق العثمانية المنشورة .

١- تجارت وزراعت نظارتي ، استاتستيق اداره عموميه سي مديرتي ، ممالك عثمانية نك ١٣٢٩ سنه مخصوص زراعت استاتستيقدر ، مطبعة عثمانية ، (در سعادت : ١٣٣٢) .

٢- دستور ، جلد ٢ ، مطبعة عامرة طبع اولمنشدر ، (د.م : ١٢٨٩) .

٣- دستور ، جلد ٤ ، محمود بك مطبعه سنده طبع اولنمشدر ، (استانبول : ١٢٩٩) .

٤- دولت عليه نك سكسان بش سنة سي موازنة دفتريدر .

٥- مجموعة القوانين ، إصدار يوسف صادر ، تعريب وترجمة عارف أفندي رمضان ، ج٥ ، المطبعة العلمية ، (د . م : ١٩٢٥) .

ثانياً: الحوليات (السالنامات) العثمانية .

١- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٢٩٢هـ ، دفعة ١، مطبعة ولايت بغداد .

٢- سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ ، دفعة ٣ .

٣- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣٠٣هـ ، دفعة ٧ .

٤- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣١٠هـ ، ولايت مطبعة سندة .

٥- سالنامة ولايت بغداد لسنة ١٣١٢ شمسية ، ١٣١٣ – ١٣١٤ قمرية ، ولايت مطبعة سندة .

٦- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، دفعة ١٤ ، سنة قمرية ١٣١٦ ، وشمسية ١٣١٤ – ١٣١٥ ، بغداد مطبعة سندة .

٧- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، دفعة ١٥ ، سنة قمرية ١٣١٧ ، وشمسية ١٣١٥ – ١٣١٦ ، بغداد ولايتي مطبعة سندة .

٨- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، اون التنجي دفعة در ، سنة قمرية ١٣١٨ ، سنة شمسية ١٣١٦ – ١٣١٧ ، ولايت مطبعة سندة .

٩- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، اون يدنجي دفعة در ، ١٣١٩ قمرية ، ١٣١٧ – ١٣١٨ شمسية ، ولايت مطبعة سندة .

١٠- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، اون سكزنجي دفعة در ، سنة قمرية ١٣٢١ ، ومالية ١٣١٩ ، ولايت مطبعة سندة .

١١- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، دفعة ١٩ ، سنة هجرية ١٣٢٣ ، وسنة مالية ١٣٢١ ، مطبعة ولايت سندة .

١٢- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، يكر منجي دفعة در ، سنة هجرية ١٣٢٣ ، وسنة رومية ١٣٢١ – ١٣٢٢، مطبعة ولايت سندة .

١٣- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، يكرمي برنجي دفعة در ، سنة هجرية ١٣٢٥ ، وسنة رومية ١٣٢٢ – ١٣٢٣ ، ولايت مطبعة سندة .
١٤- بصرة ولايتي سالنامة سي لسنة ١٣٠٩هـ ، دفعة ٢ ، بصرة مطبعة سندة طبع اولنمشدر .
١٥- موصل ولايتي سالنامة رسميسيدر لسنة ١٣٣٠هـ ، سنة هجرية سنة مخصوص ، بشنجي دفعة أوله رق ، موصل مطبعة سندة طبع اولمنشدر .
١٦- سالنامة ولايت بيروت لسنة ١٣١٨ ، سنة هجرية سنة مخصوص ، ايكنجي دفعة اوله رق ، سندة طبع اولمنشدر ، دفعة اوله رق ، مطبعة ولايتدة طبع اولنمشدر .
١٧- سالنامة نظارت معارف لسنة ١٣١٦ سنة هجرية سنة مخصوص ، مطبعة عامرة ، دار الخلافة العلية .
١٨- سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٣١٨هـ ، سنة هجرية سنة مخصوص ، اللي التنجي سنة ، محمود بك وسريجن مطبعة سي ، دار الخلافة العلية .
١٩- سالنامة دولت علية عثمانية ، سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٢٣هـ ، التمش برنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة احمد إحسان .
٢٠- سالنامة نظارت معارف لسنة ١٣١٩ سنة هجرية سنة مخصوص ، مطبعة عامرة ، دار الخلافة العلية .

ثالثاً : الرسائل الجامعية .

١- سلمان ، محمد عصفور ، العراق في عهد مدحت باشا (١٢٨٦ – ١٢٨٩هـ) – (١٨٦٩ – ١٨٧٢م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩م .
٢- علي ، غانم محمد ، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥ – ١٣٣٣هـ / ١٨٣٩ – ١٩١٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ .

رابعاً : المراجع العربية والمعربة .

١- أداموف ، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، ج١، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، مطبعة جامعة البصرة ، (البصرة : ١٩٨٢) .
٢- باموك ، شوكت ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، دار المدار الإسلامي ، ط١ ، (طرابلس : ٢٠٠٥) .
٣- بهادر ، نواب حميد يارجونك ، رحلة إلى بغداد ، ترجمة كاظم سعد الدين ، في بغداد بأقلام رّحالة ، دار الوراق للنشر ، ط١ ، (لندن : ٢٠٠٧) .
٤- الجادرجي ، كامل ، من أوراق كامل الجادرجي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط١ ، (بيروت : ١٩٧١) .
٥- حتاته ، يوسف كمال بك وصديق الدملوجي ، مدحت باشا حياته مذكراته محاكمته ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، (بيروت : ٢٠٠٢) .
٦- حرز الدين ، محمد حرز ، تاريخ النجف الاشرف ، ج٣ ، مطبعة نكارش ، (قم : ١٤٢٧هـ) .
٧- حسن ، محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق (التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي) ١٨٦٤ – ١٩٥٨ ، ج١ ، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، (بيروت : ١٩٦٥) .

٨- الزيدي ، وليد كاصد ، بغداد في مذكرات الرحالة الفرنسيين بين القرنين (١٧ – ٢٠) الميلاديين ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط١ ، (عمان : ٢٠٠٧) .
٩- صابان ، سهيل ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، (الرياض : ٢٠٠٠) .
١٠- العارف ، عارف ، المفصل في تاريخ القدس ، ج١ ، مطبعة المعارف ، ط١ ، (القدس : ١٩٩٩) .
١١- العزاوي ، عباس ، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية ، شركة التجارة والطباعة ، (بغداد : ١٩٥٨) .
١٢- العمري ، سعاد هادي ، بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة ، مطبعة المعرفة ، (بغداد : ١٩٥٤) .
١٣- عيساوي ، شارل ، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠ – ١٩١٤ ، ترجمة رؤوف عباس حامد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، (بيروت : ١٩٩٠) .
١٤- غنيمة ، يوسف رزق الله ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة العراق ، ط١ ، (بغداد : ١٩٢٢) .
١٥- لوريمر ، ج . ج ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، ج٣ ، مطابع علي بن علي ، (الدوحة : د . ت) .
١٦- لونكريك ، ستيفن هيمسلي ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، نقله إلى العربية جعفر الخياط ، ط٤ ، (بغداد : ١٩٦٨) .
١٧- الماريني ، نابليون ، تنزه العباد في مدينة بغداد (نبذة تاريخ بغداد وجغرافيتها ١٨٨٧) ، تحقيق باسم عبود الياسري ، مراجعة وتقديم طالب البغدادي ، تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، (دمشق : ٢٠١١) .
١٨- آل محبوبة ، جعفر الشيخ باقر ، ماضي النجف وحاضرها ، ج١ ، ط٢ ، مطبعة الأضواء ، (بيروت : ٢٠٠٩) .
١٩- النجار ، جميل موسى ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧م ، دار الشؤون الثقافية ، ط٢ ، (بغداد : ٢٠٠١) .
٢٠- الوردي ، علي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، مج٢ ، ج٣ ، دار الكتاب الإسلامي ، ط١ ، مطبعة ستار ، (د. م : ٢٠٠٥) .
خامساً : المصادر باللغة التركية (العثمانية) .
١- تجار زاده ، إبراهيم حلمي ، ممالك عثمانية جيب اطلاسي ، محمود بك مطبعة سندة ، (د.م : ١٣٢٣) .
٢- سليمان سودي ، دفتر مقتصد (حيوانات رسمك اجمال تاريخي ، أصول طرحي ، أصول تحصيلي) ، ايكنجي جلد ، طبع أول ، محمود بك مطبعه سي ، (در سعادت : ١٣٠٧هـ) .
٣- عثمان نوري ، مجلة أمور بلدية ، يكنجي جلد ، قوانين – نظامات – تعليمات بلدية ، ارشاق غارويان مطبعة سي ، (در سعادت : ١٣٣٠) .
٤- فاضل ، إبراهيم ، بودجه ، حقوق مطبعة سي ، (استانبول : ١٣٣٢) .

سادساً : المراجع بالغات الأجنبية .

1- Cuinet , Vital , Turguie d Asia , tome troisieme , (Paris : 1894) .
2- Curzon , George N , Persia and the Persian Question , Vol II , (London : 1892) .
3- Guran , Tevfik , Osmanli Mali Istatistikleri Butceler 1841 – 1918 Ottoman Financial Statistics Budgets , (Ankara : 2003) .
4- Harries , Walter B , From Batum to Baghdad via Tiflis , Tabriz , and Persian Kurdistan , (Edinburgh : n.d.)
5- Issawi , Charles , The Economic History pf the Middle East 1800 – 1914 , the university of Chicago press , (Chicago : 1966) .
6- Midhat Bey , Ali Haydar , The Life of Midhat Pasha , (London : 1903) .
7- Shaw , Stanford J. , Ezel Kural Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , vol II , Cambridge University press , (Edinburgh : 2002) .
8- Unat , Faik Resit , Hicri Tarihleri Miladi Tarihe Cevirme Kilavuzu , (Ankara : 1988) .

سابعاً : الدوريات .

أ- البحوث والمقالات (باللغة العربية) :

١- انستاس الكرملي ، حالة بغداد التجارية والزراعية للسنة المالية ١٩٠٣ – ١٩٠٤ ، مجلة المشرق ، السنة ٨ ، العدد ٦ ، ١٥ آذار ١٩٠٥ .

٢- الجليلي ، محمد صديق ، التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنين المالية الرومية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج ٢٣ ، بغداد ، ١٩٧٣م .

٣- الجميلي ، صادق ، حكاية الكاري بين بغداد والكاظمية ، مجلة أمانة العاصمة ، العدد ١٩ ، ١٩٧٩ .

٤- مجلة المقتطف ، مج ٢٧ ، ج ١ ، ١ كانون الثاني ١٩٠٢ .

٥- مجلة لغة العرب ، السنة الثانية ، ج١٠ ، جمادى الأولى ١٣٣١هـ / نيسان ١٩١٣م .

ب- (باللغة الأجنبية) :

1- Keiko Kiyotaki , Ottoman State Finance : A study of Fiscal Deficits and Internal Debt In 1859 – 63 , working paper No. 90/05 , London School of Economics , April , 2005 .

2- Shaw , Stanford J. , The Nineteenth - Century Ottoman Tax Reforms and Revenue System , International Journal of Middle East Studies , Vol. 6 , No. 4 (Oct., 1975) .

ت- الصحف العثمانية :

١- تقويم وقايع ، بشنجي سنة ، العدد ١٤٤٢ ، ١٨ جمادى الأولى ١٣٣١هـ / ١٢ نيسان ١٣٢٩ ر . م .

٢- تقويم وقايع ، آلتنجي سنة ، العدد ١٦٠٨ ، ١١ ذو القعدة ١٣٣١هـ / ٢٩ أيلول ١٣٢٩ ر. م .

٣- تقويم وقايع ، التنجي سنة ، العدد ١٦٨٧ ، ٤ صفر ١٣٣٢هـ / ٢١ كانون الأول ١٣٢٩ر. م .

٤- الرقيب ، العدد ١٣١ ، ٢٢ جمادى الأخرى ١٣٢٨هـ .

٥- الزوراء ، العدد ١٨٠ ، ٢٦ ربيع الأول ١٢٨٨هـ .

٦- الزوراء ، العدد ٢٨٠ ، ٨ رجب ١٢٨٨هـ .

٧- الزوراء ، العدد ٢٨٤ ، ٢٢ رجب ١٢٨٨هـ .

٨- الزوراء ، العدد ٣٤٤ ، ٦ ربيع الأول ١٢٩٠هـ .

٩- الزوراء ، العدد ٤٨٢ ، ٢٢ شعبان ١٢٩١هـ .

١٠- الزوراء ، العدد ٦٠٧ ، ٨ صفر ١٢٩٣هـ .

١١- الزوراء ، العدد ١٨٢٧ ، ١٠ ربيع الآخر ١٣١٧هـ .

١٢- الزوراء ، العدد ١٨٥٠ ، ٢٢ رمضان ١٣١٧هـ .

١٣- الزوراء ، العدد ١٨٨٢ ، ١٨ رجب ١٣١٨هـ .

١٤- الزوراء ، العدد ١٨٨٩ ، ١٤ رمضان ١٣١٨هـ .

١٥- الزوراء ، العدد ١٨٩٤ ، ٣ ذو القعدة ١٣١٨هـ .
١٦- الزوراء ، العدد ١٩٢٣ ، ٢٢ شوال ١٣١٩هـ .
١٧- الزوراء ، العدد ١٩٢٤ ، ٧ ذو القعدة ١٣١٩هـ .
١٨- الزوراء ، العدد ٢٠٧١ ، ٦ صفر ١٣٢٤هـ .
١٩- الزوراء ، العدد ٢١٤٥ ، ٦ شعبان ١٣٢٥هـ .
٢٠- الزوراء ، العدد ٢٤٢٣ ، ١٤ رمضان ١٣٣١هـ .
٢١- الزوراء ، العدد ٢٤٤٦ ، ٢٨ صفر ١٣٣٢هـ .

Abstract :

Animals formed in the Ottoman Empire and multiple vilayets one of the main pillars of the economy Ottoman , Found in the Baghdad vilayet during the Ottoman era , many types of pets that were called the Covenant as the (civil animals) , a sheep, goats , cows , buffalo and camels , as well as the animals that were used in the work agriculture , transport , mules and donkeys . The vilayet of Baghdad was primarily agriculturally . The vilayet's population , to livestock and domestic animals breeding , especially with the availability of appropriate conditions for breeding. Animal products have formed the second half of the agricultural production in the state , and the importance of animal products to only limited nutritional value, but surpassed the people of the state to adopt it in other areas.

Hence the choice of this research to demonstrate the financial and economic importance of service animals in the vilayet of Baghdad during the last Ottoman period 1869 - 1914 in the financial fields through a statement after the animals in the vilayet of Baghdad's budget , as well as to clarify the financial significance outside the budget through other financial income such as fees and taxes levied for the benefit of the state treasury . And the statement of its importance in the fields of industry , especially as some industries were adopted primarily on the basis of animal areas skin and wool , as it was animal products and wide input in the vilayet of Baghdad's foreign trade . The animals were used as a means for business travelers and cargo transport , As well as its importance in the military use of postal services in the vilayet of Baghdad